تَطَوُّرُ فِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ الصَّرْفِيّ
فِـــي
بَابِ الإِعْلاَلِ وَالإِبْدَالِ

إعداد ودراسة

الدكتور/ أحمد بن محمّد بن أحمد القُرشيّ

الأستاذ المشارك بقسم اللّغة العربيّة

كُليّة المعلمين – بالمدينة المنورة

ملخص البحث

ابن مالك الطائيّ، الجيانيّ، الأندلسيّ، الشافعيّ(672 هـ)، هو إمامُ النّحاة، وحافظُ اللّغة، وحجّةُ العرب، وهو العالم المجدّدُ المجتهد في علوم العربيّة، وأخصّ منها النّحو والصّرف.

صرف همّته إلى إتقان النّحو والصّرف واللّغة حتى بلغ فيها الغاية، وأربى على المتقدمين. تعدّدت وتنوّعت مصنَّفاته اللّغويّة والنّحويّة ما بين منظومٍ ومنثورٍ، ومطوَّلٍ ومختصرٍ، ومنها ما اقتصر على موضوعٍ واحدٍ.

هذا التنوّعُ والتعدّدُ في التصنيف، والاطلاع الدائم على كُتب اللُّغة ، والنّحو ، ودواوين الشعر، نتج منه تطوّرٌ في عَرْض ابن مالك للمسائل النّحويّة والصّرفيّة في مصنَّفاته.

وتطوّرٌ في فكره النّحويّ والصّرفيّ من مصنَّفٍ لآخر، تارةً بتهذيب آرائه والزيادة فيهـــا، وتارةً أُخرى بمخالفتها.

وقد تنبّه لهذه الظاهرة فئةٌ من النّحويّين، ونبّهوا على بعضٍ منها في شروحهم لمصنّفاته، كـــ (الألفيّة) و (التسهيل) .

وقد حاولتُ في هذه الدراسة وهي بعُنوان: (تَطَوُّر فِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ الصّرفِيّ فِـــي بَـــابِ الإِعْلالِ والإِبْدَالِ) أنْ أرصُد هذا التطوّرَ في مصنَّفاته التي تناولت باب (الإعـــلال والإبـــدال) ، وهي: (شرح الكافية الشافية، والألفيّة، والتسهيل، وإيجاز التعريف)

وقد جعلت هذه الدراسة في ستة فصول :

تناولتُ في الفصل الأول حياة ابن مالك بإيجازٍ، وعرّفت بمصنَّفاته التي ورد فيها بـــاب (الإعلال والإبدال),والزمن التقريـــبيّ لها.

أمّا الفصول الخمسة من الدراسة ، فتـــُعْنَى بتطوّرِ فِكْرِ ابن مالكٍ الـــصّرفيّ في مـــسائل (الإعلال والإبدال) في مصنّفاته الأربعة .

وتتلخّص مظاهر التطوّر الصّرفيّ عنده في مظهرين أساسيين :

أوّلهما:التنوّع في المسألة الواحدة ، وذلك بزيادة شرطٍ أو أكثرَ، أو زيـــادةِ حُكـــمٍ ، أو موضعٍ من مواضع الإعلال في مصنَّفٍ دون الآخر من غير أن يُخالف رأيه فيها، وهذا هو الغالـــب والشائع .

وثاني المظهرين : مخالفة رأيه أو اختيارِه في المسألة ، والعدولُ عنه إلى رأيٍ أو اختيارٍ آخر .

وقد قمتُ بدراسة هذه المظاهر، وتوثيقها، وترجيحِ ما استقرّ عليه الجمهور مـــن علمـــاء التّصريف .

والله الموفق ، وهو حسبنا ونعم الوكيـــل .

المقدمـــــــة :

أحمدُ الله حمداً يليق بجلاله وكماله، وأصلّي وأسلّمُ على سيدنا محمد وآله، وبعد:
فلقد عشتُ سنين من عمري ــ ومازلت ــ مع ابن مالكٍ الأندلسيّ، طالباً أدرسُ (الألفيّــة) في المرحلة الجامعيّة، ثُمّ باحثاً ودارساً ومحقّقاً شرحاً من شـــروحها لابـــن هـــانئ الغَرنـــاطيّ الأندلسيّ (771هــ) في مرحلة (الدكتوراه) ، ثُمّ أستاذاً في المرحلة الجامعيّة أشرح للطلاب (أوضح المسالك) لابن هشامٍ الأنصاريّ (761هــ)، أو (شـــرح الألفيّــة) لابـــن عقيـــل (769هــ) .

وقد كنت خلال ذلك أعود إلى كُتب ابن مالك مُوازناً ومُقارنـــاً بينـــها في بعـــض المسائل النّحويّة أو الصّرفيّة، مُستعيناً بالشروح التي أُلّفت على (الألفيّة) أو (التسهيل)، وتبيّن لي ــ بعد دراسة باب (الإعلال والإبدال) في كُتبه ــ أنّ ابن مالكٍ قد يكـــون لـــه رأيٌ أو اختيارٌ في مسألةٍ من مسائل الباب في مصنَّفٍ لم يرتضه في آخر، وقد يُورد شروطاً في إعلال مسألةٍ من المسائل في مصنَّفٍ ،ثُمّ يأتي في آخرٍ فيزيد شروطاً أُخرى، أو أحكامـــاً في إعـــلال المسألة نفسها من غير أن يُخالف رأيه فيها.

وقد فَطِن إلى هذه الظاهرة لدى ابن مالكٍ بعضٌ ممّن اهتمّ بشرح مـــصنّفاته، كـــأبي حيّان الأندلسيّ (745هــــــ)، وابـــن أمّ قاســـمٍ المـــراديّ (749هــــــ)، وابـــن هـــشامٍ الأنصاريّ(761هــ)، وابن عقيلٍ (769هــ)، وأبي إسحاقَ الشاطبيّ (790 هــ)، والشيخ خالد الأزهريّ (905هــ)، والحافظ جلال الدين الـــسُّيوطيّ (911هــــــ)، والأُشْـــمونيّ (928هــ)، ومحمّد بن مصطفى الـــخُضَريّ (1287هــ) .
وقد أفدت منهم ، لكن ما ورد في كُتب القدامى كان بدداً في كُتبٍ شتّى ،وإشاراتٍ عابرةً ، ينقُصها الاستقصاء والتحليل، لم يجمعها كتاب ، ولا صُنّفت في باب، على طريقة القدامى ، وقد مُكّنت بتوفيقٍ إلهيٍّ من جمع مسائلَ في باب (الإعلال والإبدال) ظهر لي فيهـــا أنّ ابـــن

مالكٍ تطوّر فكره فيها من مُصنّفٍ لآخر، فجمعتُها في هذا البحث الذي سمّيتُهُ : (تَطوُّر فِكْرِ ابنِ مالكٍ الصّرفيّ في باب الإعْلالِ والإبْدَال).

وقد جعلت البحث في ستة فصول :

الفصـــل الأول : تعريفٌ موجزٌ بابن مالك، ومصنَّفاته: وفيه مبحثان .

الفصل الثانـــي : قلب حروف العلّة همزةً : وفيه خمسة مباحث .

الفصل الثالـــث: الإعلال في حروف العلّة : وفيه سبعة مباحث .

الفصل الرابـــع : الإعلال بالنقل : وفيه مبحثان .

الفصل الخامس : الإبدال في الحروف الصحيحة : وفيه مبحثٌ واحدٌ .

الفصل السادس: الإعلال بالحذف : وفيه مبحثٌ واحدٌ .

وقد كان منهجي في دراسة هذه المسائل أنّني :

1. تتبعتُ آراء ابن مالكٍ في كلّ مسألةٍ من مسائل (الإعلال والإبدال) في مصنَّفاته الأربعة : (شرح الكافية الشافية، والألفيّة، والتسهيل، وإيجاز التعريف) .
2. رتّبتُ المسائل التي تطوّر فِكْرُ ابن مالكٍ فيها من مصنَّفٍ لآخر، وفق ترتيـــب (الألفيّـــة) غالباً.
3. عرضتُ آراء ابن مالكٍ في المسألة وفق الترتيب الزمنيّ التقريبـــــيّ لمـــصنَّفاته النّحويّـــة والصّرفيّة ، في الغالب .
4. أيّدتُ بالنّصوص الرأيَ الصّحيحَ والرّاجحَ الذي عليه الجمهور من علماء التّصريف.
5. وثّقتُ المسائل الصّرفيّة من مصادرها ومظانّها.
6. ضبطتُ الأمثلة، وشَكَلْتُ ما يُشكل.

واللّهَ أسألُ أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من تلقّاه بقلبٍ سليمٍ ، إنّه قريبٌ مجيبٌ ، وما توفيقي إلاّ باللّه ، عليه توكّلتُ ، وإليه أُنيبُ .

الفصل الأول
تعريفٌ موجزٌ بابن مالكٍ ومصنَّفاته

وفيه مبحثان :

المبحث الأوّل
التعريف بابن مالكٍ [1]

هو الإمام، العلاّمة ، حجة العرب : محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالــك، جمــال الدين أبو عبد الله ، الطائيّ ، الجَيّانيّ ، النّحويّ ، اللُّغويّ ، الشافعيّ .

وُلد ــ رحمه الله ــ بــ(جَيّان) من مُدن الأندلس الوُسْطى، وكــان مولــده ســنة ستمائة(600هــ)، أو إحدى وستمائة (601هــ) [2].

أَخذ العربيّةَ وغيرَها عن غير واحد، فممن أخذ عنه في الأندلس بــ(جَيّان) : ثابتُ بن محمد بن يوسف بن حَيّان الكُلاعيّ الغَرناطيّ (628هــ) [3]، وأبو عليٍّ الشَّلوبين عمر بــن محمد الأزديّ الإشبيليّ (645هــ) [4] .

وفي (دمشق) سمع من أبي الحسن علي بن محمد الــسَّخاويّ (643هـــ) [5]، وأبي صادق الحسن بن صَبّاح القرشيّ المخزوميّ (632هــ) [6]، وأبي الفضل مُكرّم بــن محمــد المسند القرشيّ، المعروف بابن أبي الصقر (635هــ) [7] .

وجالس بــ(حلب) أبا البقاء يعيش بن علي بن يعيش الحلبيّ (643هــ) [8] وتلميذَه : محمد بن محمد بن أبي علي، المشهور بابن عَمْرون الحلبيّ (649هــ) [9].

صرف ابن مالك همّته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السّبق، وأربى على المتقدمين.

وكان إماماً في القراءات وعللها، وأمّا اللّغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقــل

غريبها، والاطلاع على وحشيّها، وأمّا النّحو والتّصريف فكان فيهما بحراً لا يُجارَى، وحَبراً لا يُبارَى.

وأمّا أشعار العرب التي يَستشهد بها على اللّغة والنّحو، فكانت الأئمــة الأعــلام يتحيّرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها ؟! .

وكان نظم الشعر سهلاً عليه رجزه، و طويله، و بسيطه،.... .

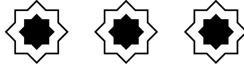
هذا مع ما هو عليه من الدّين المتين، وصدْق اللّهجة، وكثرة النّوافــل، وحُــسْنِ السَّمت، ورقّةِ القلب، وكمال العقل، والوقار، والتُّؤدة [10].

تصدّر لإقراء العربية (بحلب)، ثمّ انتقل إلى (دمشق)، وأقــام بهــا مُــدّة يُــصنّف ويشتغل،وتصدّر بالتُّربة العادليّة وبالجامع المعمور، وتخرّج به جماعةٌ كثيرةٌ، فممن روى عنــه ابنه بدر الدين (686هـ) [11]، وشيخ الإسلام الإمام النّوويّ (676هــ) [12]، وشمــس الــدين بــن جَعْــوان (682هــ) [13]، وقاضــي القــضــاة ابــن خَلّكــان (681هـ) [14]، وبهاء الدين بن النحاس (698هــ) [15]، وشــرف الــدين اليُــونينيّ (701هـ) [16]، وشمس الدين البَعْليّ (709هـ)[17]، وبــدر الــدين بــن جماعــة (733هـ)[18]، وخلْقٌ كثيرٌ غيرهم [19] .

قال ابن الجزريّ : " وحدثني بعض شيوخنا أنّه كان يجلس في وظيفتــه مــشيخة الإقراء بشُبّاك التُّربة العادليّة، وينتظر مَنْ يحضر يأخذ عنه، فإذا لم يجد أحداً يقوم إلى الشُّباك، ويقول : "القراءاتِ القراءاتِ، العربيةَ العربيةَ، ثم يدعو ويذهب، ويقول: أنا لا أرى ذمّــتي تبرأ إلاّ بهذا، فإنّه قد لا يُعلم أنّي جالسٌ في هــذا المكــان لذلك " [20] .

تُوفّي ابن مالكٍ بدمشق ليلة الأربعاء ثاني عشر شــعبان، ســنة اثنــتين وســبعين وستمائة(672هـ)، وصُلّي عليه بالجامع الأُمويّ، ودُفن بسفح جبل قاسيون، بتُربة القاضي عزّالدين بن الصائغ، وقيل : بتُربة ابن جَعْوان، وقد نيّف على السبعين .

رحمه الله ــ تعالى ــ رحمةً واسعةً، وقدّس الله روحه، ونوّر ضريحه، وأفسح لــه في قبره، وأمطر عليه شآبيب رحمته، إنّه سميعٌ مجيبٌ (21) .



المبحث الثاني
التعريف بمصنّفاته النّحويّة والصّرفيّة والزمن التقريبيّ لتأليفها

ابن مالكٍ رزقه الله ــ عزّ وجلّ ــ العمر الطويل، والصبر الجميل، والعقل الراجح، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع، عاش طيلة عمره معلِّماً، ومصنِّفاً التصانيف المفيدة في علوم العربية وغيرها، فجاء إنتاجه غزيراً، وميراثاً ضخماً، أثرى المكتبة الإســلامية بما سطّره من العلوم المفيدة في شتّى العلوم والمعارف المختلفة ، كالقراءات القرآنيّة، والحديث الشريف، والنّحو، والصّرف، واللُّغة، وغيرها.

فقد عُرف ــ رحمه الله ــ بكثرة التأليف وجودته؛ لأنّه كان كثير المطالعة، ســريع المراجعة، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محلّه، وهذه حالــة المــشايخ الثّقــات، والعلماء الأثبات (22) .

ومصنَّفاته قاربت ستين مصنَّفاً، وهي كما قيل: " مع كثرتهــا طــارت في الآفــاق بشُهرتها، وسارت مسير الشمس بحُسْن غُرّتها " (23) .

وكما قال المقَّريّ: " رحم الله ــ تعالى ــ ابن مالك ؛ فلقد أحيا من العلم رُســوماً دَارِسة، وبيّن معــالم طامسة، وجمّع من ذلك ما تفــرّق، وحَقّــقَ ما لم يكن تبيّن منــه ولا تَحقّق "

وقال ــ أيضاً ــ : " وهي كما قيل : غزيرة المسائل، ولكنّها على النــاظر بعيــدة

الوسائل، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة، موسومةٌ بالإجادة، وليست هي لمن هو في هذا الفنّ في درجة ابتدائه، بل للمتوسط يرقى بها درجة انتهائه " (24) .

ولستُ الآن بصدد ذِكْر مصنَّفاته وسرْدِها والتعريف بها، فهي مسطَّرةٌ في الكتب والدراسات التي درست ابن مالكٍ ومصنَّفاته (25).

والذي يعنيني ــ هُنا ــ هو التسلسل الزمنيّ التقريبيّ لمصنَّفاته النّحويّة والصّرفيّة التي تناولت باب (الإعلال والإبدال) بالدراسة، والتعريفُ الموجزُ بها ، وما عدا ذلك من مصنَّفاته التي لم تتعرض لهذا الباب فليست داخلةً في هذا المبحث؛ لأنّه لا فائدة من ذكرها وإيرادها.

فأقولُ ــ والله أعلم ــ : إنّ الترتيب الزمنيَّ التقريبيَّ لمصنَّفات ابن مالك التي درست باب (الإعلال والإبدال) على النحو التالي:

أولاً: الكافية الشافية :

وهي أُرجوزةٌ سهلةٌ مُيسَّرةٌ في النّحو والصّرف، عدد أبياتها (2757) بيتاً،قسّمها ابن مالكٍ إلى ستةٍ وستين باباً ، واثنين وستين فصلاً، جمع فيها مسائل النّحو والصّرف وضبطها، ورتب القول في أبوابها وبسطها؛ لتكون للمبتدئين تبصرة ، وللمنتهين تذكرة ،وهي أصل كتب ابن مالكٍ، وإن لم تكن أوفاها .

وقد أشارت المصادر التاريخيّة إلى أنّ ابن مالكٍ بعد أن قدم إلى (دمشق)، انتقل إلى (حلب) ليُفيد من علمائها المبرِّزين فيها ، وبها نظم (الكافية الشافية)، نصّ على ذلك ابن الجزريّ إلاّ أنّه لم يُحدّد زمن نظمها (26).

ثانياً: الألفيّة (الخُلاصة)

وهي تقع في ألف بيتٍ من بحر الرَّجز، أودع فيها ابن مالك خُلاصة ما في أُرجوزته السابقة (الكافية الشافية) من نحوٍ وصرفٍ ، فقال في خاتمتها: " أَحْصَى من الكافية الخُلاصَهْ "

وهي مقسّمةٌ على سبعين باباً، وعشرة فصولٍ، وقد خلت من بعض الأبواب، كباب القسم، وباب التقاء الساكنين .

وقد ذكرت كُتب التراجم أنّ ابن مالكٍ عندما خرج من (حلب), وهو في طريق عودته إلى (دمشق) مرّ (بحماة) ، وأقام بها مُدّةً ، وبها نظم (الألفيّة) ، قال ابن الورديّ : " أخبرنا شيخنا قاضي القضاة شرف الدين هبة الله بن البارزيّ، قال: نظم شيخنا جمال الدين ابن مالك (الخلاصة الألفية) بحماة " [27] .

إلاّ أنّ التاريخ لم يحفظ لنا زمناً محدداً لانتقال الشيخ من (حلب) إلى (حماة)، ثُمّ إلى (دمشق) .

ثالثاً : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (التسهيل)

قيل: هو في الأصل تسهيلٌ وتكميلٌ لكتابه المفقود (الفوائد النّحويّة والمقاصد المحويّة)، وهو من أبدع كتب ابن مالك، إذْ هو عُنوانٌ على عظمة مؤلّفه، وقوةِ اقتداره، وسعةِ اطلاعه، ورُجْحان عقله، وحفظه، وذكائه، وتحرّيه لما ينقله.

اشتمل على ثمانين باباً، تتضمن مائتين وأحد عشر فصلاً، وهو ثمرةُ قدوم ابن مالك إلى (دمشق) واستيطانها بعد ارتحاله عن (حماة)، قال ابن الجزري: " وكان قد نظم (الكافية الشافية) بحلب، و(الخلاصة) بحماة ، و(التسهيل) بدمشق " [28] .

إلاّ أنّه ـــ أيضاً ـــ لم يُعرف زمن تأليفه ، وبناءً على ما ذكره ابن الورديّ وابن الجزريّ تكون (الكافية الشافية) أسبقَ الكُتب الثلاثة تصنيفاً، ثُمّ (الألفيّة) ، ثُمّ(التسهيل) بعدهما .

رابعا: شرح الكافية الشافية

من أبرز سمات ابن مالكٍ أنّه يضع المتون النّحويّة أو الصّرفيّة ، سواءٌ أكانت نظماً أم نثراً ؟ ثُمّ يشرحُها، ومن تلك المتون منظومة (الكافية الشافية) ، وقد ذكر الدافع إلى شرحها، وهو الرغبة في إجابة سؤال بعض الألِبَّاء أن يتلو النظم : "بشرحٍ تَخِفُّ معه المؤُونة، وتخفُّ به المعونة، ويكون به الغَناءُ مضموناً، والعَناءُ مأموناً " [29] .

وقد تفاوت شرحه بين الإطناب والإيجاز، وأيضاً استشهاده، والسبب يعود–والله أعلم– إلى أنّ ابن مالكٍ لم يشرح المنظومة دفعة واحدة، بل شرحها في أوقاتٍ متفرقة، فأدّى ذلك إلى اختلاف منهجه في شرح المنظومة في أوّلها وآخرها وفي وسطها .

و(شرح الكافية الشافية) فرغ منه ابن مالكٍ بعد فراغه من تصنيف (التسهيل) , وانتهائه من شرحه ، ودليلنا على ذلك أنّه أحال لبعض الموضوعات في (شرح الكافية) إلى ما ورد في (شرح التسهيل) ، وذلك في باب المعرّف بالأداة ، وباب الابتداء [30] .

وهذا يدلّ على أنّ (شرح التسهيل) سابقٌ لـ(شرح الكافية الشافية) ، وأنّه صنّفه بعد أن استقر بدمشق ، لكن لم يُعرف زمن تأليفه .

خامساً: إيجاز التعريف في علم التصريف

اشتمل الكتاب على جُلّ مسائل التصريف، وأهمِّ قضاياه ، وقسّمه إلى ستين فصلاً، وقد بدأ مسائله بالتعريف بعلم التصريف، ثم تحدّث عن المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال، وأوزانها، ثم حركة عين المضارع، وبناء الفعل للمفعول والأمر، ثم تحدّث عن الميزان الصرفي، وحروف الزيادة، ومواقعها، ثم تحدّث عن مسائل الإبدال و الإعلال بأنواعه الثلاثة: من قلبٍ، ونقلٍ، وحذفٍ، وتُعدّ مسائل هذا الباب هي جوهر الكتاب، إذْ إنّها استغرقت جُلّ فصول الكتاب، فقد وقعت في سبعةٍ وثلاثين فصلاً، وختم كتابه بالحديث عن الإدغام، وحروفه، وأحكامه [31]0

ولم يُحدد ابن مالكٍ زمن تأليفه ،لكنّه ذكر في مقدمة الكتاب أنّه ألّفه وأهداه للملك

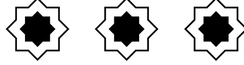
الناصر صلاح الدين يوسف بن العزيز محمد الأيوبيّ، آخر ملوك بني أيوب، قتلــه هُــولاك سـنة(659هـــ)، تـولّى الملـك الناصـر حكـم (دمـشق) سـنة (648هــــ)، وقد اتصل به ابن مالكٍ وتشرّف بخدمته ، وصنّف له هذا الكتاب وغيره [32] .

وعلى ذلك يثبت لنا أنّه ألّفه في (دمشق) ما بين سنة (648–659 هـ).

وحاصل ما سبق ذكره أقول :لم ينصّ ابن مالكٍ ولا المصادر التاريخيّة علـى زمـن تأليفه للكُتب السابقة ، لكن بالرجوع إلى ما ذكره الرواة في كُتب الطبقات عن حياته يبدو أنّــه رحــل في شــبابه المبكــر مــن الأنــدلس إلى بــلاد الــشام (دمشق) ، أي : في الخامسة والعشرين إلى الثلاثين من عمره تقريباً، وقد استندتُ في ذلك إلى تاريخ ولادته سنة (600 هـ) ، وإلى أقدم من تتلمذ عليه بدمشق ، وهو أبـو صـادق الحسن بن صبّاح القرشيّ المتُوفَى سنة(632هـ) ، وبها أقام ابن مالكٍ مُدّةً يـدرس علـى أساتذتها ،ثُمّ انتقل إلى(حلب)؛ليفيد من علمائها، وهناك استحكم علمه،وظهر فضله، وتصدر لإقراء العربيّة ،وبها نظم (الكافية الشافية) ، وفي طريق عودته إلى (دمشق) مرّ(بحماة) وأقام بها مُدّةً،ونشر فيها علماً جمّاً، وبها لخّص منظومته السابقة في(الألفيّـة)، وعنـدما اسـتوطن (دمشق) عكف بها على الإفادة والتصنيف، فصنّف (التسهيل)، ثُمّ شرَحه ، ثُـمّ (شـرْحَ الكافية الشافية)، ثُمّ (إيجازَ التعريف)، وغيرها من كتب اللُّغة ،وانتفع به خلائقٌ ، واحتـلّ مكانةً ساميةً إلى أن تُوفي بها سنة (672هـ) [33] .

وبناءً على ما أوردته من تسلسلٍ تاريخيّ في ترتيب مصنّفاته في التأليف ، يمكننـا أن نضع زمناً تقريبيّاً لتأليفها ، فأقول ـ والله أعلم ـ إنّ منظومتيّ (الكافية الشافية) و(الألفيّة) نظمهما ابن مالكٍ في (حلب،وحماة) ما بين سنة (635ـ640هـ)، وإنّ (التـسهيل)، وشرْحَه ، و(شرْحَ الكافية الشافية) ،صنّفها في (دمشق) بعد ذلك ، وقبل اتصاله بالملـك الناصر سنة(648)، وإنّ (إيجاز التعريف) صنّفه بعد اتصاله بالملك ما بين سنة (648 ـ

659هــ).



الفصل الثاني

قلب حروف العلّة همزةً : وفيه خمسة مباحث

المبحث الأوّل

قلب أحرف العلّة همزةً لتطرفها بعد ألفٍ زائدةٍ

ذهب ابن مالك في(الألفيّة) إلى أنّ الهمزة تُبدل وجوباً من الواو أو الياء، إذا وقعت كلٌّ منهما طرفاً بعد ألفٍ زائدة، فقال:

فأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا. آخِراً اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ (34) .

وذلك نحو : (كِسَاء، ودُعَاء، وبِنَاء، وقَضَاء)، الأصل فيها : (كِسَاوٌ، ودُعَــاوٌ، وبِنَايٌ، وقَضَايٌ) ؛ لأنّها من : (كَسَوت، ودَعَوت، وبَنَيت، وقَضَيت) تطرفت الواو والياء بعد ألفٍ زائدةٍ فقُلبت همزة (35).

فإن وقعتا بعد ألف غير زائدة فلا إبدال؛ لئلاّ يتوالى على الكلمة إعلالان، وذلــك نحو: (واو) و (آي)؛ لأنّ الألف فيهما أصليّةٌ.

وكذلك إذا لم تتطرف الواو والياء، نحو : (تَعاونٍ، وتَباينٍ، وقَاولَ، وبَايعَ) فالواو والياء فيها لا تُبدل همزةً ؛ لعدم التّطرف.

وكذلك لا تُبدل الواو أو الياء في نحو : (غَزْوٍ، وظَبْيٍ)؛ لعدم تقدُّم الألف الزائدة عليهما (36) .

وهو – أيضا– مذهبه في (إيجاز التعريف)، فقال : " يجب إِبدالُ الهمزةِ من كلّ يـــاءٍ

أو واوٍ تطرّفت لفظاً أو تقديراً، وقبلها ألفٌ زائدةٌ " [37] .

أمّا في (شرح الكافية الشافية) وكذلك (التسهيل)، فقد ذهب إلى أنّ الألفَ تشارك الواو أو الياء في إبدالها همزة إذا تطرّفت بعد ألفٍ زائدة، وذلك نحو: (حَمْرَاء، وصَحْرَاء)، قال في (التسهيل) : " تُبدل الهمزةُ وجوباً من كلِّ حرفٍ لينٍ يلي ألفاً زائدةً متطرّفاً " [38].

وقد وضّح ابنُ مالكٍ مرادَه من حرف اللّين في (شرح الكافية الشافية)، فقال: "حرف اللّين يعُمُّ الألفَ، والياءَ، والواوَ، والثلاثة داخلةٌ في هذا الضابط.

فإبدالُ الهمزة من الألف في (صَحْرَاء) ونحوه ممّا لا ينصرف للتأنيث، ولزومِ التأنيث من ذي ألفٍ ممدودة.

فالهمزةُ في هذا النوع بدلٌ من ألف مجتلَبة للتأنيث كاجتلاب ألف (سَكْرى)، لكنّ ألفَ (سَكْرى) غيرُ مسبوقةٍ بألفٍ فسَلِمت، وألفُ (صَحْراء) مسبوقةٌ بألفٍ فحُرِّكت فراراً من التقاء الساكنين فانقلبت همزةً؛ لأنّها من مخرجها.

وكانت الثانية بالتحرّك أَولى؛ لأنّها آخِرةٌ، والأواخر بالتغيير أَوْلَى؛ ولأنّها حرف إعراب، والحركةَ فيه مقدرةٌ، والأُولى لمجرد المدّ كألف (أَرْطَاة)، فلا حظَّ لها في حركةٍ .

و لو لم تكن الهمزةُ المشارُ إليها مبدلةً من ألفٍ لسَلِمت في الجمع , فقيل:(صَحارِىء) لا(صَحارٍ)، كما قيل في (شاطِىء): (شَواطِىء) لا(شَواطٍ).

بل سلامةُ همزةِ (صحراء)لو كانت غيرَ مُبدلة آكد ؛لأنّها على ذلك التقدير حرفٌ دلّ على معنىً ، وهمزةُ (شاطىء) غيرُ دالّةٍ على معنىً ، وسلامةُ ما يدلّ آكدُ من سلامة ما لا يدلّ" [39] .

قلت :والصّحيح في ذلك هو ما ذهب إليه ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) و(التسهيل) من أنَّ الألف تُشارك الواو والياء في كونهما تُبدل همزةً إذا تطرّفت بعد ألفٍ

زائدة ، وهو مذهب سيبويه وجمهور النّحويّين، قال سيبويه :" هذا بابُ ما لحقته ألفُ التأنيث بعد ألفٍ فمنعه ذلك من الانصراف في النّكرة والمعرفة، وذلك نحو:(حَمْراءَ، وصَفْراءَ، وخَضْراءً، وصَحْراءَ ، وطَرْفَاءَ ، ونُفَسَاءَ ، وعُشَرَاءَ ، وقُوبَاءَ ، ....) ، فقد جاءت في هذه الأبنية كلّها للتأنيث ، والألفُ إذا كانت بعد ألفٍ مثلها، إذا كانت وحدها ، إلاّ أنّك همزت الآخرة للتحريك ؛ لأنّه لا ينجزم حرفان ، فصارت الهمزة التي هي بدلٌ من الألف بمترلة الألف لو لم تُبدل ، وجرى عليها ما كان يَجري عليها إذا كانت ثابتةً ، كما صارت الهاء في (هَراقَ) بمترلة الألفِ " [40] .

واعلم أنّ ابن مالك ذهب في المسألة نفسها في غير (الألفيّة) إلى أنّ هذا الإبدال مستصحَبٌ مع هاء التأنيث العارضة، نحو : (بِنَاءة ، وعَباءةٍ ، وصَلاءةِ ، وعَظاءةٍ) ، قُلبت فيها الياء همزةً ؛ لأنّها لم تُبن على تاء التأنيث ؛ إذْ إلحاق التاء بها عارضٌ فلا اعتداد به ، فإذا كانت هاءُ التأنيث غيرَ عارضةٍ امتنع الإبدال، نحو : (هِداية، وسِقاية ،وعِلاوة ، وشَقاوة) ؛ لأنّها بُنيت على تاء التأنيث ، فبقيت الياء والواو على أصلهما ، ولم يُغيّرا [41] .

وكذلك زاد ابن مالكٍ في (التسهيل) : أنّ ما حقُّه الإبدال مع عروض هاء التأنيث ربّما صحّ، نحو (عَباية ، وصَلاية) ، وما حقُّه عدم الإبدال؛ لأنّ هاء التأنيث غير عارضةٍ يُبدل، نحو: (سَقّاءة ، وعَدّاءة) في تأنيث : (سَقّاء ، وعَدّاء)، فقال : " وربّما صُحّح مع العارضة، وأُبدل مع اللاّزمة " [42].

وقد ذهب ابن الحاجب إلى أنّ الإبدال في (عَبَاءةٍ) ونحوها شاذٌّ ، وذهب الرضيُّ إلى جواز الإبدال ، وذلك نظرًا إلى عدم لزوم التاء [43] .

والقول عندي في ذلك : أنّ الإبدال جائزٌ مع تاء التأنيث العارضة ، وهو مذهب سيبويهِ والجمهور ، قال سيبويه :" هذا بابُ ما يَخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعرابٍ، وذلك قولك: (الشّقّاوَة، والإِداوَة، والإِتاوَة ،والنَّقاوَة، والنُّقَاية، والنِّهاية) ، قَوِيت حيث لم

تكن حرفَ إعرابٍ كما قَوِيت الواو في (قَمَحْدُوَةٍ) .

وسألتُه عن قولهم: (صَلاءةٌ، وعَباءةٌ، وعَظاءةٌ) ؟ فقال :إنّما جاءوا بالواحد على قولهم : (صَلاءٌ، و عَظاءٌ، وعَباءٌ) .

وإنّما أُلحقت الهاء آخِراً حرفاً يُعرَّى منها ويلزمه الإعراب، فلم تَقْوَ قوّةَ ما الهاءُ فيه على ألاّ تفارقه ، وأمّا من قال :(صَلايةٌ ، وعَبَايةٌ)، فإنّه لم يجيء بالواحد على (الصَّلاَء ، والعَبَاء) " (44) .

وقال ابن جنّيّ : " فأمّا قولهم: (عَبَاءة، وصَلاَءة، وعَظَاءة) ، فقد كان ينبغي لّما لحقت الهاء آخِراً ، وجرى الإعراب عليها، وقَوِيت الياء ببعدها عن الطرف، ألاّ يُهمزَ ، وألاّ يُقـــال إلاّ

(عَبَاية، وصَلاَية، وعَظَاية)، فيُقتصر على التّصحيح دون الإعلال؛ وألاّ يجوز فيه الأمران، كما اقتُصر في (نِهاية، وغَبَاوة، وشَقَاوة، وسِعَاية، ورِمَاية) على التّصحيح دون الإعلال،إلاّ أنّ الخليل– رحمه الله– قد علّل ذلك، فقال: إنّهم إنّما بَنوا الواحد على الجمع، فلمّا كانوا في الجمع يقولون: (عَظَاء، وعَبَاء، وصَلاَء)،فيلزمهم إعلال الياء ؛لوقوعها طرفاً، أدخلوا (الهاء) وقد انقلبت اللاّم همزةً، فبقيت اللاّم معتلّةً بعد (الهاء) كما كانت معتلّةً قبلها " (45) .

المبحث الثاني

قلب الواو أو الياء همزة إذا وقعتا عيناً لاسم فاعل قد أُعلت في فعله

ذهب ابن مالك في (شر ح الكافية الشافية) إلى وجوب إبدال الواو أو الياء همـــزةً إذا وقعت كلٌّ منهما عيناً لاسم فاعلٍ، بشرط أن تكون قد أُعلّت في فعله.

وإذا صحّت العين في الفعل صحّت في اسم الفاعل، فقال: " تُبدل الهمزةُ من (فاعلٍ) إذا كانت ياءً أو واواً، كما نالها الإعلالُ في الفعل، نحو : (بَائع، وقَائم)، أصلهما: (بَايعٌ، وقاومٌ)،فأُبدلت الهمزةُ في اسم الفاعل من الياء والواو،كما أُبدلت الألفُ منهما في الفعل، حيثُ قيل: (بَاعَ، وقَامَ)، والأصل: (بَيَعَ، وقَوَمَ).

وكما جريا في الإعلال مَجرىً واحداً، كذلك جريا في التصحيح مَجرىً واحداً، فقيل: (عَيِنَ فهو عَاينٌ)، و (عَوِرَ فهو عَاوِرٌ) " [46] .

وهو – أيضاً–مذهبه الذي اقتصر عليه في (الألفيّة)، و(إيجاز التعريف) [47] .

أمّا في (التسهيل) فقد ذهب إلى القول بأنّ هذا الإبدال يكون جاريا في كلّ ياءٍ أو واوٍ وقعتا عيناً لاسم فاعلٍ قد أُعلّت في فعله، نحو: (قائل، وبائع) .

إلاّ أنّه زاد وجعل هذا الإبدال جارياً فيما كان على (فاعِلٍ، وفاعلةٍ)، ولم يكن اسم فاعلٍ؛ لأنّه اسمٌ لا فِعْل له ، فقال :" وتُبدل الهمزةُ ــ أيضاً ــ وجوباً من كلّ ياءٍ أو واوٍ وقعت عيناً لما يُوازن (فاعلاً) أو (فاعلةً) من اسمٍ مُعْتزٍ إلى فِعْلٍ معتلّ العين ، أو اسمٍ لا فِعْل له " [48] .

فقولُ ابن مالكٍ: "أو اسمٍ لا فِعْلَ لــه" وضّحه ابن عقيل بقوله : "نحو: (جائِزة)، هي اسمٌ لا فِعْل له، و(الجائزةُ): خشبةٌ تُجعل في وسط السقف، وكذا: (الجائز).

ومُثّلَ ــ أيضاً ــ بـ (حَائر)، وجُعل اسماً لا فِعْل له، وفُسّر: بالبستان، .... وفَسّره بعضهم: بمجتمع الماء، وقال ابن فارس : الحائر الذي يتحيّر فيه الماء" [49].

ومِثْلُ ذلك ــ أيضاً ــ من (فاعل) الذي ليس اسمَ فاعل؛ لأنّه اسمٌ لا فِعْل له من معناه، قولهم في النّسب: (سَائف، وخَائل)، وأصلهما: (سَايفٌ، وخَايلٌ)؛ لأنّهما من السَّيف والخُيلاء .

قلت : ما ذهب إليه ابن مالك من وجوب قلب الواو والياء همزةً إذا وقعتا عيناً لاسم فاعلٍ، بشرط أن تكون قد أُعلّت في فعله هو مذ هب جمهور النّحويّين من المتقدمين والمتأخرين ، قال المبرّد :" هذا بابُ اسم الفاعل و المفعول من هذا الفعل، فإنْ بَنيت فاعلاً من: (قُلْتَ، وبِعْتَ) لَزِمَك أنْ تَهمز موضعَ العين؛ لأنّك تبنيه من فِعْلٍ معتلّ ، فاعتلّ اسم الفاعل لاعتلال فِعْله، ولزم أن تكون علّتُه قلبَ كلّ واحدٍ من الحرفين همزةً ، وذلك قوُلك: (قَائِلٌ، وبَائعٌ)، وذاك أنّه كان (قَالَ، وبَاعَ) ، فأَدخلتَ ألفَ (فَاعِلٍ) قبل هذه المنقلبة، فلمّا التقت ألفان ، والألفان لا تكونان إلاّ ساكنتين لَزِمَك الحذفُ لالتقاء السّاكنين، أو التحريك ، فلو حَذفتَ لالتبس الكلامُ، وذهب البناءُ، وصار الاسم على لفظ الفعل، تقول فيهما: (قَالٌ)، فحُرّكت العين؛لأنّ أصلها الحركة، والألف إذا حُرِّكت صارت همزةً,وذلك قولك:قَائلٌ،و بَائعٌ " [50] .

وأمّا ما ذهب إليه في (التسهيل) من جواز إبدال كلٍّ من الواو والياء همزةً فيما كان على (فاعلٍ) أو (فاعلةٍ)، ولم يكن اسم فاعل؛ لأنّه اسمٌ لا فِعْل له، فهو من باب أنّ هذه الأسماء قد أُعلّت حملاً على اسم الفاعل الذي أُعلّ فعله؛ لكثرة هذا النّوع وطرداً للباب، أو أننّا ندّعي أنّه سُمّي به منقولاً من اسم الفاعل المعلّ، وعلى ذلك يكون إعلال أمثال هذه الأسماء مع القياس [51].

وقد ردّ الشيخ خالد الأزهريّ على من ادّعى النّقل في هذه الأسماء بأنّه قد كثّر النّقل في أسماء الأجناس، وهو قليلٌ ، أو ممنوعٌ [52] .

واعلم أنّ ابن مالكٍ نَهج في كيفيّة إبدال الواو أو الياء همزةً طريقتين :

الطريقة الأولى :ذهب إلى أنّ الياء والواو تُبدلان همزةً مباشرةً، وهو ظاهر كلامه السابق في(شرح الكافية الشافية)،وهو ــ أيضاً ــ مذهبه في (التسهيل)، و(الألفيّة) [53] .

الطريقة الثانية : هي أنّ الياء والواو أُبدلتا ألفاً؛ لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، وليس بين الفتحة وبينهما حاجزٌ إلاّ الألف الزائدة، وهي حاجزٌ غير حصين؛ لسكونها وزيادتها، فلمّا قُلبتا ألفاً، التقت ألفان في اللفظ، وهما ساكنتان، فحُرّكت الثانية وانقلبت همزةً،وهو صريح كلامه في (إيجاز التعريف)، فقال :" وتُبدل الهمزة–أيضاً– من عينِ اسم الفاعل الموازن فاعلاً إن اعتلّت عينُ فِعْله، نحو: (بَائِع، وطَائِع)، أصلهما: (بَايِع، وطَاوِع)، فتَحرّكت الياء والــواو مع ضعفهما بمجاورة الطّرف، وتقدّم إعلالهُما في الفعل، وكان قبل كلّ واحدةٍ منهما فتحــة مفصولة بألف زائدة فنُوي سقوطها واتصال الفتحة، فانقلبت ألفاً، فالتقت ألفان في اللفــظ، فحُرّكت الثانيةُ وانقلبت همزةً،وكــان ذلك أَوْلــى من حــذف إحدى الألفين؛ لأنّ الحذف يُوقِع في الإلباس" (54) .

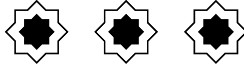
قلت : الطريقة الأُولى التي ذهب إليها ابن مالكٍ في الإبدال، هي مذهــب سيبويه، فقال: " هذا بابُ ما اعتلَّ من أسماء الأفعال المعتلّة على اعتلا لها، اعلم أنّ فاعلاً منها مهموزُ العين،وذلك أنّهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيءَ مالا يعتلّ(فَعَلَ) منه، ولم يــصلوا إلي الإسكان مع (الألف)، وكرهوا الإسكانَ والحذفَ فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هــذه الــواوَ والياءَ إذْ كانتا معتلّتين وكانتا بعد الألفات، كما أبدلوا الهمزة من (ياء) (قَضاءٍ، و سِــقاءٍ)، حيث كانتا معتلّتين وكانتا بعد الألف، وذلك قولهم: (خَائفٌ، و بَائعٌ)" (55) .

وقد أخذ بهذه الطريقة فِئةٌ من النّحويّين ،كأبي عليٍّ الفارسيّ ، والجُرجانيّ ، والزَّمخشريّ ،وأبي حيّانَ، وابنِ هشامٍ، وابنِ عَقيلٍ، والسُّيوطيّ وغيرهم (56) .

وأمّا الطريقة الثانية التي أخذ بها ابن مالكٍ في (إيجاز التعريف)، فقد ذهــب إليهــا جمهرةُ حُذّاقِ أهل التّصريف،كابن السَّرّاج، وابن جنّيّ، وابن يعيش، وابن عُــصْفُور، وابــن النّاظم، والرّضيّ، والجَارَبَرديّ، والمُراديّ وغيرهم (57) .

وأمّا المبرد فقد زعم أنّ ألف (فَاعِلٍ) أُدخلت قبل الألف المنقلبة في (قَــالَ، وبَــاعَ)

وأمثالهما، فالتقى ألفان وهما ساكنان، فحُرّكت العين؛ لأنّ أصـــلها الحركــة، والألــف إذا تَحرّكت صارت همزةً ، وهو صريحُ كلامه في النصّ السّابق (58) .



المبحث الثالث

قلب الواو والياء همزةً إ ذا وقعتا ثاني ليّنين بينهما ألف (مَفَاعِل)

من المواضع التي يجب فيها إبدال الواو والياء همزةً أن تقع إحداهما ثاني حرفين ليّنين بينهما ألف(مَفَاعِل) ، سواء أكان الليّنان ياءين، نحو: (نَيَائف) جمع: (نَيِّف)، أم كانا واويـــن، نحو: (أَوَائِل) جمـــع: (أَوَّل)، أم كانا مختلفين، نحو: (سَيَائِد، وصَوَائِد) جمع: (سَيِّد، وصَـــائِدة) (59).

وعلّة الإبدال أنّه : "اكتنف ألفَ الجمع حرفا لين ثانيهما متصلٌ بالطّرف، فأُبـــدل همزةً استثقالاً لتوالي ثلاثة أحرف ليّنة يليهنّ الطرف، فلو انفصل الثاني من الطـــرف امتنـــع الإبدالُ، كـــ(عَوَاوِير، وطَوَاوِيس)، وكذلك لوكـــان الاتـــصال بـــالطرف عارضاً،كـــــ (العَوَاوِر)" (60).

هذا مـــذهب ابـــن مالـــك في المـــسألة، وهـــو موافـــقٌ لجمهـــور النّحـــويّين، قال في (إيجاز التعريف) : "إذا وقعت ألف التكسير بين حرفيّ علةٍ وجب إبدال الهمزة مـــن ثانيهما إن اتصل بالطرف، نحو: (أَوَائِل) جمع: (أَوَّل)، و(بَيَائِن) جمع: (بَيِّن)، و(سَيَائِد) جمع: (سَيِّد)، و(صَوَائِد) جمع: (صَائِدة) من: الأَصْيَد.

فالأوّلُ مثالٌ لذي وواوين، والثاني مثالٌ لذي ياءين، والثالثُ مثالٌ لذي ياءٍ بعـــدها واوٌ، والرابع مثالٌ لذي واوٍ بعدها ياءٌ " (61) .

إلاّ أنّه في (التسهيل) زاد شرطاً آخرَ لإبدال ثاني اللينين همزةً، وهو : (ألاّ يكون ثانيهما بدلاً من همزة)، فقال: "إذا اكتنف طرفا اسمٍ حرفيْ لينٍ بينهما ألفٌ، وجب في غير نُدورٍ إبدال الهمزة من ثانيهما إنْ لم يكن بدلاً من همزةٍ " (62).

احترز به من نحو: (زوايا) ؛ لأنّ ثاني اللينين أصله همزة ؛ إذِ الأصل: (زوائِي)، بإبدال الواو همزةً؛ لكونها ثاني لينين اكتنفا ألف مفاعل، فاستُثقل كسر الهمزة فخُفّف بإبدالها فتحةً، فصار: (زواءَي)، ثم قُلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: (زواءَا)، ثمّ أُبدلت الهمزة ياءً؛ لأنّها وقعت بين ألفين، فكان ذلك كتوالي ثلاث ألفات، فصار: (زوايا) .

وقد أبان هذا الشرطَ ابنُ مالكٍ في (إيجاز التعريف)، فقال: "فإن كان ثاني حرفي العلّة مُبدَلاً كالياء الثانية في (جَيَايَا)، سَلِم، و(جَيَايَا) جمع: (جَيِّء)، مثال: (عَيِّل) من: (جِئْت)، أصله: (جَيَائِي)، ثُمّ عُومل معاملة (عَيَائل)، ثُمّ معاملة (خَطَايا)، فاستُسهل أمر الياء في الحالة الثانية من (جَيَايَا)؛ لأنّها مفتوحةٌ وبدلٌ من همزة، فكان تصحيحها كتصحيح واو (بُويع)، ولم يُستسهل أمرها في الحالة الأُولى؛ لأنّها حينئذٍ مكسورةٌ، وياءٌ غير مبدلةٍ من شيءٍ" (63) .

قلت: ما ذهب إليه ابن مالكٍ في (التسهيل) و(إيجاز التعريف) هو الصّحيح؛ لأنّهم أَبْدلوا الهمزة المنقلبة عن واوٍ ياءً، فكيف يعودون إلى الهمزة، وهم فرّوا منها؛ لذلك اشترط ابن مالكٍ (ألاّ يكون ثاني اللينين بدلاً من همزةٍ) .

ــ أيضاً ــ صرّح ابن مالكٍ في المسألة نفسها في كتاب (التسهيل) دون غيره بمخالفته لمذهب الأخفش، فقال: "ولا يختصّ هذا الإعلال بواوين في جمعٍ، خلافاً للأخفش" (64).

قلتُ :الأخفش ذهب إلى أنّه لا يُهمز من ذلك إلاّ ما كانت الألفُ منه بين واوين في جمعٍ فقط، نحو: (أَوَائِل)، ولا يَهمز في الياءين، ولا في الواو مع الياء، فيقول: (بَيَايِن، وسَيَاوِد،

وصَوَايِد) ، جمع : (بَيِّن، وسَيِّد، وصَائِدة).

أمّا ابن مالكٍ فقد ذهب إلى أنّ هذا الإبدال يجب في كلّ واوٍ أو ياءٍ وقعت إحداهما ثاني حرفين ليّنين بينهما ألف (مَفَاعِل)، فشمل ذلك أربع صورٍ، كما هو مبيّن سابقاً.

وما ذهب إليه ابن مالكٍ هو مذهب الخليل ،وسيبويه ،والجمهور، قال الصيمريّ : "وجعل سيبويه وقوع ألف الجمع بين ياءين، وبين ياءٍ وواوٍ بمنزلة وقوعها بين الواوين.

وأمّا الأخفش فقال: إنّ القياس ألاّ يُهمز في الياءين، ولا الياء والواو، كما أنّ اجتماع الياءين، والواو والياء في أوّل كلمةٍ لا يُوجب الإبدالَ في شيءٍ منها، كما وجب ذلك في اجتماع الواوين" [65].

نستنبط من النّص السّابق أنّ شُبهةَ الأخفش تَكْمُن في أنّ إبدال الواوين إنّما كان لثقلهما؛ ولأنّ لذلك نظيراً، وهو اجتماع الواوين في أوّل الكلمة، وأمّا إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال؛ لأنّه إذا التقت الياءان، أو الياءُ والواو في أوّل الكلمة فلا تُهمز، نحو: (يَيَنٍ، ويَومٍ)؛ وغير ذلك من الحُجج [66].

والقول عندي في ذلك: هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، وجمهور النّحويّين , كابن مالكٍ؛ لأنّ القياس والسماع يؤيّد مذهبهما [67].

وقد ردّ ابن جنّيّ مذهب الأخفش، وفنّد حُججه، ورجّح رأيَ الخليل وسيبويه، فقال: "ويدلّ على صحّة مذهب الخليل، وأنّ الهمز هو القياس، ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعيّ: من أنّهم يقولون في جمع (عَيِّل): (عَيَائِل)، بالهمز، ولم يجتمع فيه واوان.

فإن قال قائلٌ منتصراً لأبي الحسن: إنّ همزهم (عَيَائِل) من الشاذّ، فلا ينبغي أن يُقاس

عليه.

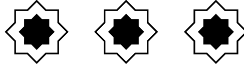
قيل: إنّما كان يكون هذا شاذّاً لو كنتَ سمعتَهم لم يهمزوا نظيره في كثيرٍ من المواضع، ثُمّ رأيتَهم قد همزوا (عَيَائِل)،فهذا كان يمكن أن يُقال: إنّ همزَهُ شاذٌّ، فأمّا ولم نرهم صحّحوا نظيره ــ وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثيرٍ من المواضع ــ فليس لك أن تحكم بشُذُوذه ، بل إذا جاء السماعُ بشيءٍ ، وعَضَدَه القياسُ، فذلك ما لا نهايةَ وراءَه ،وسبيلُ من طعن فيه سبيلُ من طعن في رفع الفاعل، وهذا ما لا يقول به أحدٌ، نَعَمْ وقد حكى أبو زيدٍ عنهم: (سَيِّقةٌ، وسَيَائقُ)، و(سَيِّدةٌ وسَيَائدُ) بالهمز أيضاً " [68].

ــ أيضاً ــ في المسألة نفسها انفرد ابن مالك في (إيجاز التعريف) بأنّ هذا الإبدال لا يختصّ بثاني ليّنين بينهما ألف الجمع، بل إنّك إذا بنيت من (القَوْل) مثل: (عَوَارِض)، فإنّك تعامله معاملة (أَوَائل)، أي : إنّ المفرد يُعامل في الإعلال معاملة الجمع المذكور في حكمه، قال ابن مالك: "ولو وقع في واحدٍ حرفا علّة بينهما ألفٌ ،كما وقعا في (أَوَائل) وأخواته عُومل معاملتهنّ؛ لشبهه بهنّ، وذلك نحو بناء مثل: (عَوَارِض) من (قَوَل)، فإنّك تقول فيه: (قَوَائل)، والأصل: (قَوَاوِل) بواوين، أولاهما زائدةٌ في مقابلة واو (عَوَارِض)، والثانية عينٌ بمنزلة ثانية واوي (أَوَاوِل)، فعُمل بها ما عُمل بها هناك لتساويهما.

والأخفش يخصّ هذا الإعلال بجمعٍ يكتنف ألفه واوان، كـ (أَوَائل)،ويقول في جمع (بَيِّن، وسَيِّد، وصَائده): (بَيَاين، وسَيَاوِد، وصَوَايد)؛ وفي مثال (عَوَارِض) من (القَوْل): (قَوَاوِل) فلا يَهمز" [69] .

والقول عندي في ذلك : هو ما ذهب إليه ابن مالكٍ في (إيجاز التعريف) أنّ المفرد يُعامل معاملة الجمع في الإعلال؛ وذلك لشبهه به في عِلّة الإبدال، وهي: استثقال توالي ثلاثة أحرف ليّنةٍ يليهن الطرف، وهو مذهب سيبويه وجمهور النّحويّين ،إلاّ أبا الحسن الأخفش ومن وافقه كالزّجّاج فقد خالفا في ذلك، وذهبا إلى منْع الإبدال في المفرد لخفّته بخلاف الجمع،

والصّحيح والرّاجح هو خلاف ذلك، قال سيبويه:" وكذلك (فَواعِلُ) من (قلت): (قَوائِلُ)؛ لأنّها لا تكون أمثلَ حالاً من (فَوَاعِلَ) من (عَوِرْت) ومن (أَوَائِلَ) "[70] .



المبحث الرابع

وجوب إبدال أوّل الواوين المصدَّرتين همزةً

هذه مسألةٌ اختصّت بها الواو، أعني بها كلَّ كلمةٍ اجتمع في أوّلها واوان، وكانت الأُولى مصدَّرةً، والثانيةُ إمّا متحركةً مطلقاً، وإمّا ساكنةً متأصّلةً في الواويّة، فإنّ أُولاهما تُبدل همزةً وجوباً .

فالأُولى نحو جمع: (وَاصلة)، و(وَاقِية)، تقول فيهما: (أَوَاصِل)، و(أَوَاقٍ)، أصلهما : (وَوَاصل) ، و(وَوَاقٍ) بواوين، الأُولى فاء الكلمة، والثانية بدلٌ من ألف (وَاصِلة، ووَاقِية)، فاستُثقل اجتماعهما فخُفّفت بالإبدال.

والثانية نحو : (الأُولَى) أنثى (الأَوَّل)، أصلها: (وُوْلَى) بواوين أولاهما فاء مضمومة، والثانية عين ساكنة، لكنّه استثقل لزوم واوين في أوّله، فأُبدلت أولاهما همزةً [71]. وابن مالكٍ في (شرح الكافية الشافية) اشترط لهذا الإبدال شرطين: [72] .

أولهما: ألاّ تكون الثانية بدلاً من ألف (فَاعَل)، نحو: (وُوْفِي) و (وُوْرِي) .

وثانيهما: ألاّ تكون بدلاً من همزةٍ، نحو : (الوُولَى) مخفف (الوُؤْلَى) أنثى (الأَوْأَل)، أي : الأَلْجَأ ، فقال:

" وأوّلُ الواوين إنْ تَقَدَّما يُبدل همزاً حيث ثانٍ سَلِمَا

من كونه في الأصل همزاً، أو ألف فَاعَل، نحو : وُورِيَ الذي كُشِف

كلُّ كلمةٍ اجتمع في أوّلها واوان فأُولاهما تُبدل همزةً، كقولك في جمع:(وَاصِلة): (أَوَاصِل)، والأصلُ : (وَوَاصِل) بواوين، أُولاهما فاءُ الكلمة، والثانية بدلٌ من ألف (وَاصِلة)؛ لأنّها كألف (ضاربة)، فلابُدّ من إبدالها، فاجتمعت واوان في الأول فأُبدلت الأُولى منهما همزةً

.

– ولو كانت الثانية بدلاً من همزة ،كـ (الوُوْلَى) مخفّف (الوُؤْلَى) أنثى (الأَوْأَل)، أي : الأَلْجَأ، لم يجب إبدال الأُولى؛ لأنّ الثانية واوٌ في اللفظ همزةٌ في النّيّة.

– وكذا لو كانت الثانية بدلاً من ألف (فَاعَل)، نحو: (وُوْرِيَ) لم يجب الإبدال ـــ أيضاً ـــ ؛ لأنّ الثانية واوٌ في اللفظ ألفٌ في النّيّة.

– فلو كانت الواو الثانيةُ غير ذلك وجب الإبدال في الأول، كـ (الأُولَى) أنثى (الأَوَّل)، فإنّ أصله : (وَوَّل)، (وأوّل) من باب (أفعل) من كذا، ولذا صحبته (مِنْ) في قولهم: (أَوَّل من أمس)، وجُمِع مؤنّثُه على (أُوَل)، كـ(كُبْرَى) و(كُبَر) ، وأصل (أُوَل): (وُوَل)، فصُنِع به من الإبدال ما يجب لنظائره " [73] .

وهو ـــ أيضاً ـــ مذهبه في (إيجاز التعريف)، فقال : " تُبدل الهمزة ـــ أيضاً ـــ من أَوّل واوين وقعتا أَوّل كلمةٍ، وليست الثانية مدّةً مزيدةً أو مبدلةً....

فلو كانت الثانية مَدّةً زائدةً، أو مَدّةً مبدلةً من أصلٍ، أو من زائدٍ لم يجب إبدال الأُولى همزةً ؛ لأنّ الثانية عارضةٌ لضمّ ما قبلها، أو شبيهةٌ بما هو كذلك " [74]

أمّا في (الألفيّة) فلم يشترط فيها إلاّ الشرط الأول السابق ذكره، فقال :

".... وهمزاً أَوّل الوَاوَيْنِ رُدّْ في بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ (وُوْفِيَ) الأَشُدّْ " [75] .

قال بدر الدين ابن الناظم : " يعني: وَرُدّ أوّل الواوين المصدَّرتين همزةً، ما لم تكن

الثانية بدلاً من ألف (فاعَل) ،كـــ (وُوْفِي).

وأتمّ من هذه العبارة أن يقال : يجب إبدال أوّل الواوين المصدَّرتين همزةً، إذا كانت الثانية إمّا غير مدّة، كـــ (وَاصلة) ، و(أَوَاصِل)، أصله: (وَوَاصِل) بواوين ...، وإمّا مدّة غير مزيدة ، ولا مبدلة،كـــ (الأُولَى) ،أصله : (الوُوْلَى) ؛ لأنّه مؤنث (الأَوّل) " (76) .

وأمّا في كتاب (التسهيل)فقد زاد شرطاً ثالثاً لوجوب الإبـــدال،وهو:(ألاّ يكـــون اتصال الواوين عارضاً بحذف همزةٍ فاصلة)، فقال:" ومن أوّل واوين صُدّرتا، وليست الثانيةُ مدَّةً غير أصليّة، ولا مبدلةً من همزةٍ، فإن عَرَض اتصالُهما بحذف همزةٍ فاصلةٍ فوجهان" (77) .

وقد وضّح المراديُّ الشرط الثالث لابن مالك، فقال: " مثال ذلك أن تبني (افعوعل) من (الوَأْي)، فتقول : (إيأَوْأَي)، وأصله: (إوْأَوْأَي)، فقُلبت الواو الأُولى ياءً؛ لسكونها بعـــد كسرة، وقُلبت الياء الأخيرة ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فإذا نُقلت حركة الهمزة الأُولى إلى الياء الساكنة حُذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الـــواو؛ لزوال موجب قلبها، فتصير الكلمة إلى (وَوْأَي)، فقد اجتمع ووان أوّل الكلمة، ولا يجـــب الإبدال، ولكن يجوز الوجهان، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت (وَوَا) جاز الوجهان وفاقاً للفارسيّ، قيل: وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك، سواء نُقلـــت الثانية أو لم تُنقل" (78).

قلت: الشرط الثالث الذي اشترطه ابن مالكٍ في (التسهيل) لوجـــوب إبـــدال أوّل الواوين المصدّرتين همزةً ـــ وهو: ألاّ يكون اتصال الواوين عارضاً بحذف همزة فاصلةٍ ، فـــإن عَرض اتصالهما فلا يجب الإبدال،ولكن يجوز الوجهان: الإبدال وعدمه ـــ هو مـــذهب أبي عليّ الفارسيّ، وتبعه ابن مالكٍ في ذلك.

والقول عندي في ذلك: هو وجوب إبدال أوّل الواوين المصدّرتين همزةً، وإن عرض

اتصالهما بحذف همزة فاصلة، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، وجمهور النّحويّين ، قال سيبويه: "وإذا التقت الواوان أوّلاً أُبدلت الأُولى همزةً، ولا يكون فيها إلاّ ذلك ؛ لأنّهم لّما استثقلوا التي فيها الضمّة فأَبدلوا ، وكان ذلك مطّرداً ، إن شئت أَبدلت وإن شئت لم تُبدل ، لم يجعلوا في الواوين إلاّ البدل ؛ لأنهّما أثقلُ من الواو والضمّة ، فكما اطّرد البدلُ في المضموم كذلك لزم البدلُ في هذا"(79) .

وقال أبو عثمان المازنيّ في توضيح المسألة: "وتقول في مثل: (اغْدَوْدَن) من (وَأَيْت): (إِيْأَوْأَي)، كما تقول من (وَعَيْت): (اِيْعَوْعَى)، فتُكرّر الهمزة؛ لأنهّا عين الفعل, كما كَرّرت (الدال) في (اغْدَوْدَنَ).

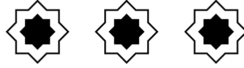
فإن خَفّفت الهمزة الثّانية، قلت: (ايْأَوَى)، أَلقيت حركتَها على الواو فحَرّكت الواو وحذفت الهمزة.

وإن خَفّفت الأُولى وتركت الثّانية، قلت : (أَوْأَى), وكان الأصل: (وَوْأَى)؛ لأنّك ألقيت حركة الهمزة التي هي العينُ الأُولى على (الفاء) وكانت واواً في الأصل، فانقلبت ياءً لكسرة همزة الوصل، فحَذفت ألف الوصل؛ لتحرُّك ما بعدها، فرجعت واواً، وبعدها الواوُ الزائدة فهَمزت موضع الفاء؛ لئلاّ تجتمع واوان في أوّل الكلمة، فإن خفّفتهما جميعا ، قُلت: (أَوَى) والعلّةُ واحدةٌ " (80) .

وقد أشار الشيخ خالد الأزهريّ إلى العلّة في وجوب إبدال أوّل الواوين المصدَّرتين همزةً، سواءٌ نُقلت الثّانية أو لم تُنقل ، فقال : " لأمرين : أحدهما: أنّ التضعيف في أوّل الكلمة قليلٌ، وإنّما جاء من أحرفٍ معلومةٍ، كـ(دَدَن)، فلمّا قلَّ التضعيف بالحروف الصّحاح في أوّل الكلمة امتنع في الواو؛ لثقلها.

والثاني: أنّهم لّما كانوا يُجيزون البدل في (وُجُوه) ونحوه، وهي واوٌ مفردةٌ؛ لأجل أنّها بالضمة كالواوين، كانوا خُلقاء أن يلتزموا الإبدال إذا وُجد الواوان؛ لأنّ الواوين أثقلُ من

واوٍ وضمّةٍ؛ وهذان التعليلان لسيبويه " (81) .



المبحث الخامس
مواضع قلب حروف العلّة وغيرها همزةً

ذهب ابن مالكٍ إلى أنّ الهمزة تُبدل من حروف العلّة ومن غيرها في عشرة مواضع، ذكر خمسةً منها في (الألفيّة)، و(إيجاز التعريف)، وهي المواضع التي تُبدل الهمزة فيهــا مــن حروف العلّة وجوباً ، وفي (شرح الكافية الشافية) زاد موضعين على ما أورده في (الألفيّــة) تُبدل الهمزة فيهما من الواو جوازاً، وفي كتاب (التسهيل) ذكر الموضــعين الــسابقين، وزاد عليهما ثلاثة مواضع لإبدال الهمزة من (الياء، والهاء، والعين) ، فصارت المواضــع عــشرةً، وهذا بيانها:

أمّا المواضع التي ذكرها في (الألفيّة) وفي (إيجاز التعريف)، فهي خمسة مواضع، اقتصر فيها ابن مالكٍ على إبدال الهمزة من حروف العلّة وجوباً، ولم يتعرض فيهما للإبدال الجائز، والمواضع هي:

1. تُبدل الهمزة من كلّ واوٍ أو ياءٍ تطرفتا بعد ألفٍ زائد، نحو:(كِساء، وبِناء)، أصلهما : (كِسَاوٌ، وبِنَايٌ)، وتشاركهما في ذلك الألف، نحو: (حَمْراء)، فإنّ أصلها:(حَمْرَى)، زِيدت ألفٌ قبل الآخر للمدّ كألف (كِتاب)، فصارت(حَمْرَاا)، فقُلبت الثانيــة همزةً.

2. تُبدل الهمزة من كلّ واوٍ أو ياءٍ وقعت إحداهما عيناً لاسم فاعل، قد أُعلّت في فعله،

نحو: (قَائل، وبَائع)، أصلهما : (قَاول،وبَايع)، أعلّوهما حملاً على الفعل.

3. تُبدل الهمزة من كلّ واوٍ و ياءٍ وقعت إحداهما بعد ألف (مَفاعل)، وقد كانت مـدةً زائدةً في الواحد، نحو: (عَجُوز وعَجَائز)، و(صَحِيفة وصَحَائِف)، وتـشاركهما في ذلك الألف، نحو : (رِسَالة ورَسَائِل).

4. تُبدل الهمزة من كلّ واوٍ أو ياءٍ وقعت إحداهما ثاني حرفين ليـنين بينـهما ألـف (مَفاعل)، سواء كان الليّنان ياءين، نحو: (نَيائف) جمع : (نَيِّف)، أو واوين، نحـو: (أَوائِل) جمع: (أَوّل)، أو مختلفين، نحو : (سَياوَد) جمع :(سَيِّد)، أصله : (سَيْوِد).

5. هذا الموضع خاصٌّ بالواو، وهو كلُّ كلمةٍ اجتمع في أوّلهـا واوان، وكانـت الأُولى مصدَّرةً والثانية إمّا متحركةٌ، أو ساكنةٌ متأصّلةٌ في الواويّة، أُبـدلت الـواو الأُولى همزةً، فالأُولى نحو: جمع(وَاصِلة)، تقول:(أَوَاصِل)، أصلها: (وَوَاصِل).

والثّانية نحو: (الأُوْلى) أنثى (الأَوّل)، أصلها: (وُوْلَى) بواوين، أُولاهما فاءٌ مضمومةٌ، والثّانية عينٌ ساكنةٌ (82) .

هذه المواضع الخمسة ذكرها ابن مالك في (شرح الكافية الـشافية)، وزاد عليهـا موضعين آخرين تُبدل الهمزة فيهما من الواو جوازاً ، وهما:

6. إذا كانت الواو مضمومة ضمّاً لازماً غير مشدّدةٍ، نحو: (وُجُوه وأُجُوه)، و (وُقُوت وأُقُوت)، و (أَدْوُر وأَدْؤُر).

7. إذا كانت الواو مكسورة في أوّل الكلمة، نحو: (إِشَاح، وإِكَاف، وإِسَادة)، أصلها: (وِشَاح، ووِكَاف، ووِسَادة) (83).

تلك المواضع السبعة السابق ذكرها، أوردها ابن مالكٍ في (التسهيل)، وزاد عليهـا ثلاثة مواضع تُبدل الهمزة فيها من الياء، أو الهاء، أو العين، جوازاً، هي :

8. تُبدل الهمزة من الياء جوازاً إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياءٍ مشدّدة، نحو: (غَائِيّ، ورَائِيّ) في النسب إلى: (غَاية، ورَاية)، الأصل: (غَايِيّ، ورَايِيّ) بثلاث ياءات، فخُفّفت بقلب الأُولى همزةً.

9. تُبدل الهمزة من الهاء قليلاً، نحو: (ماء)، الأصل: (ماه)، وأصل (ماه): (مَوَه), تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذّ.

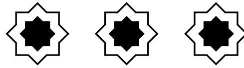
ومن ذلك–أيضاً– قولهم : (أَلْ فعلت)، و(ألا فعلت)، بمعنى: (هل فعلت)؟.

10. تُبدل الهمزة من العين قليلاً، نحو: (أُبَاب)، وأصلها قيل:(عُبَاب).

وقد أشار ابن مالك في (التسهيل) إلى المواضع الخمسة الأخيرة، فقال: " وكذا كلُّ واوٍ مضمومةٍ ضمّةً لازمةً غير مشدّدة،ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق،وكذا كلُّ ياءٍ مكسورةٍ بين ألفٍ وياءٍ مشدّدة.

وهمزُ الواو المكسورة المصدّرة مطّردٌ على لغةٍ "

ثُمّ قال: " وتُبدل الهمزة قليلاً من الهاء، والعين، وهما كثيراً منها " (84) .



الفصل الثالث

الإعلال في حروف العلّة : وفيه سبعة مباحث

المبحث الأول

قلب الواو ياءً إذا وقعت عيناً لمصدرٍ أُعِلّت في فعله

ذهب ابن مالكٍ في (شرح الكافية الشافية) إلى وجوب قلب الواو ياءً في مصدر

الفعل المعتلّ عيناً بشروط أربعةٍ، هي: أن تقع الواو عيناً لمصدرٍ، قد أُعلّت في فعله، بشرط أن يكون قبل الواو كسرة، وأن يقع بعدها ألف في المصدر، وذلك نحو: (صام صياماً)، و(انقاد انقياداً)، والأصل: (صِوَام، وانْقِوَاد)، لكنْ لّما أُعلّت الواو في الفعل اُستثقل بقاؤها في المصدر بعد الكسرة وقبل حرفٍ يشبه الياء فاعتلّت حملاً للمصدر على فعله بقلبها ياءً؛ ليصير العمل في اللفظ من وجهٍ واحدٍ إلاّ فيما شذّ من قولهم: (نار نِوارا)، بمعنى : نَفَرَ.

فلو صحّت الواو في الفعل لم يؤثر كونها بين الكسرة والألف، نحو: (لاَوذ لِـوَاذاً)، و(جَاورَ جِوَاراً).

وكذا لو لم تكن قبل الألف؛ لأنّ العمل حينئذٍ مع التصحيح يكون أقلّ، وذلك نحو: (حال حِوَلاً)، و(عاد المريض عِوَداً) [85].

وابن مالكٍ في (شرح الكافية الشافية) يرى أنّ اشتراط وقوع الألف بعد العين ليصير المصدر على (فِعَال)، يرى أنّها شرطٌ وجوبيٌّ لقلب الواو ياءً في مصدر الفعل المعتلّ عيناً، فقال: "ويجب هذا الإعلال–أيضاً– للواو الواقعة عيناً لمصدر فعلٍ مُعلٍّ، نحو: (صام صِياماً)،واحترز بالمعتلّ عيناً من مصدر المصحَّح عيناً، نحو: (لاَوذَ لِواذاً).

ونُبّه بتصحيح ما وزنه (فِعَل)، كـ (الحِوَل) مصدر: (حَالَ)، وكـ (العِوَد) مصدر: (عاد المريض)، وكـ (العِوَج) مصدر: (عَاجَ)، على أنّ إعلال المصدر المذكور مشروطٌ بوجود الألف فيه حتى يكون على (فِعَال)" [86].

وفي (الألفيّة) ذهب ابن مالكٍ إلى أنّ الألف ليست شرطاً وجوبيّاً في الإعلال، لكنّها شرطُ كثرةٍ وأغلبيةٍ، وأنّ القلب دونها لا يوصف بالشّذوذ بل بالقلّة، فقال: [87]

..........، ذَا أَيضاً رَأَوْا

فِي مَصْدرِ الْمُعتَلِّ عَيْناً وَالْفِعَلْ مِنْهُ صَحيحٌ غَالباً، نَحْوُ: الْحِوَلْ

فقوله : " وَالْفِعَلْ منه صحيحٌ غالباً، نحوُ: الحِوَلْ " يفيد أنّ اشتراط الألف بعد العين ليس واجباً، بل هو شرطٌ أغلبيٌّ؛ لأنّه عبّر بكلمة (غالباً) التي تدلّ على الكثرة ، لا على الوجوب (88) .

قال المكوديّ: " يعني: أنّ ما كان من مصدر الفعل المعتلّ العين بعدها ألف وجب إعلاله، وما كان منه على (فِعَل) بغير ألفٍ فالغالب في عينه التّصحيح.... .

وفُهم اشتراط الألف بعد العين من قوله:" والفِعَلْ منه صحيحٌ غالباً "؛ لأنّ سببَ التّصحيح عدمُ الألف،فالغالب في نحو:(فِعَل) التّصحيح،نحو:(حَال حِوَلاً)، و(عاد المريض عِوَداً)" (89).

وأمّا في كتاب (التسهيل) فقد صرّح بأنّ الألف ليست شرطاً في قلب الواو ياءً في مصدر الفعل المعتل عيناً، فقال: " تُبدل الياءُ بعد كسرةٍ من واوٍ، هي عينُ مصدرٍ لفعلٍ معتلِّ العين " .

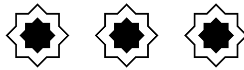
فالملاحظ أنّه لم يجعل الألف شرطاً بعد العين لقلبها واواً، والذي يؤكّد ذلك ويبرهن على عدم اشتراطه الألف، قوله: "وقد يُصحَّحُ ما حقُّه الإعلال من (فِعَلٍ) مصدراً، أو جمعاً؛ و(فِعَال) مصدراً" (90).

فسوّى بين (فِعَل) و(فِعَال) في أنّ حقهما الإعلال،وهو يخالف ما تقدّم في (الألفيّة) من أنّ الغالب في (فِعَل) مصدراً التّصحيح، ويُخالف–أيضاً– ما تقدّم في (شرح الكافية الشافية) من أنّ إعلال المصدر المذكور مشروطٌ بوجود الألف فيه حتى يكون على (فِعَال) (91).

و–أيضاً– صريح كلامه في كتابه (إيجاز التعريف) ليس ببعيد عمّا صرّح به في كتاب (التسهيل)، وهو عدم نصّه على اشتراط الألف بعد العين لقلبها واواً (92).

قلت: الصّحيح والرّاجح الذي عليه علماء التّصريف هو ما ذهب إليه ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، وهو اشتراط وجود الألف بعد الواو الواقعة عينا لمصدرِ فِعْلٍ مُعلٍّ، حتى يكون على (فِعَال)، نحو: (صَامَ صِياماً)، وهو مذهب سيبويه والجمهور، قال سيبويه: "هذا بابٌ تُقلب الواو فيه ياءً، لا لياءٍ قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياءً، وذلك قولك: (حَالتْ حِيالاً)، و(قمت قِياماً)، وإنّما قلبوها حيث كانت معتلّةً في الفعل، فأرادوا أن تعتلّ إذا كانت قبلها كسرة ، وبعدها حرف يشبه الياء ـ يعني : الألف ـ فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يُقرّوها، وكان العملُ من وجهٍ واحدٍ أخفَّ عليهم ، وجَسَروا على ذلك للاعتلال" (93) .

وقال ابن عصفور: "فمن ذلك (فِعَالٌ) إذا كان مصدراً لفعلٍ معتلِّ العين بالواو...، وذلك نحو: (قام قِياماً)...، فقُلبت الواو في (قِوَام) ياءً؛ لانكسار ما قبلها، مع الحمل على الفعل في الاعتلال، مع أنّ الواو بعدها ألفٌ، وهي قريبةُ الشَّبه من الياء، فلمّا اجتمعت هذه الأسباب خُفّف اللفظ بقلب الواو ياءً، ولو نقص شيءٌ من هذه الأسباب لم تُقلب الواو ياءً، ألا ترى أنّ (لِواذاً) صحّت واوه لصحّتها في (لاَوَذ)، و(حِوَل) صحّت واوه؛ لكونها ليس بعدها ألفٌ،و(القَوَام) صحّت واوه؛ لأنّها ليس قبلها كسرةٌ " (94).



المبحث الثاني

قلب الواو ياءً إذا وقعت عيناً لجمع على (فِعَالٍ) بشروطٍ خمسةٍ

من المواضع التي تُقلب فيها الواو ياءً وجوباً، إذا وقعت الواو عيناً لجمعٍ على (فِعَالٍ) ، صحيح اللاّم ، وأن يكون قبلها في الجمع كسرةٌ، وبعدها ألفٌ ، وهي في الواحد إمّا مُعَلّةٌ ، وإمّا شبيهةٌ بالمعلّة، وهي الساكنة .

فمثال المعلّة ، نحو: (دَار وديار) ، والأصل :(دوَار) ، لكن لّما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في المفرد معلّةً بقلبها ألفاً ،ضَعُفت فتسلّطت الكسرة عليها ، وقوّى تسلّطها وجود الألف .

وأمّا مثال الشبيهة بالمعلّة، فنحو: (ثَوْب وثِياب)، و(سَوْط وسِياط)، و(حَوْض وحياض)، و(رَوْض ورياض) ، والأصل : (ثوَاب ، وسوَاط ، وحوَاض ، وروَاض) ، لكن لّما انكسر ما قبل الواو في الجمع ، وكانت في المفرد شبيهةً بالمعلّة ؛ لسكونها ضَعُفت ــ أيضاً ــ فتسلّطت الكسرة عليها ، وقوّى تسلّطها وجود الألف.

فإن فُقدت الألف صَحّت الواو، نحو: (عُوْد و عوَدة) ، و (كُوْز وكوَزة)، وشذّ قولهم: (ثِيَرة) ، جمع : (ثَوْر) ، والقياس : (ثوَرَة) بالتّصحيح .

وكذا تصحّح الواو إن تحرّكت في المفرد، نحو: (طَويل وطوَال)، وقال بعضهم: (طِيال)، وهو شاذٌّ ؛ لأنّ الواو في مفرده لم تُعلّ ، ولم تُسكّن (95).

وابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، و (الألفيّة) اشترط لوجوب القلب أربعةَ شروطٍ فقط، هي : أن تقع الواو عيناً لجمعٍ على (فِعَال)، وأن يكون قبلها كسرةٌ ، وأن يكون بعدها ألفٌ، وأن تكون في الواحد معلّةً أو شبيهةً بالمعلّة ، فقال:

" وجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلّ أو سَكَنْ فَاحْكُمْ بِذا الإِعْلاَلِ فيه حيثُ عَنّ

أشار في هذا البيت إلى نحو: (ديار)، أصله: (دوار)، لكن لّما انكسر ما قبل الواو في الجمع، وكانت في الإفراد معلّة بقلبها ألفاً ،ضَعُفت فتسلّطت الكسرة عليها، وقوّى تسلّطها وجود الألف.

وأشار أيضاً إلى نحو (ثِياب)، أصله: (ثِواب)، ولكن لّما انكسر ما قبل الواو في

الجمع، وكانت في الإفراد ساكنةً ضَعُفت–أيضاً– فتسلّطت الكسرة عليها، وقوّى تسلّطها وجودُ الألف.

ولو لم توجد الألف وكان المثال على (فِعَلَةٍ) تعيّن التّصحيح، كـ (عُوْد وعِوَدَة)، و(كُوْز وكِوَزَة)، وشذّ إعلال: (ثِيَرَة).

فإن كان الجمع على (فِعَلٍ) جاز التصحيح والإعلال، نحو: (قامة وقِيَم)، و(حاجة وحِوَج)، وضَعُفت الواو بسكونها في الواحد كضعفها بإعلالها فيه، فوجب إعلالُ (ثِياب) كوجوب إعلال (دِيار) " .

ثُمّ قال :

" وصَحَّحُوا (فِعَلَةً) وفي (فِعَلْ)   وجْهان، والإعلالُ أَوْلَىكـ (الحِيلْ)

إنّما كان (فعَلة) أحقَّ بالتّصحيح من (فِعَل) بحيث اُلتزم تصحيحُ (فِعَلَة)، وجازفي (فِعَل) الوجهان؛ لأنّ عين (فِعَلَة) تباعدت من الآخر بزيادة التاء، والبعدُ من الآخِر يُضعف سببَ الإعلال؛ لأنّ الآخِر ضعيفٌ، ومجاورُ الضعيف ضعيفٌ " [96].

وحاصل كلام ابن مالكٍ السابق أنّ الجمع ينقسم ثلاثة أقسامٍ :

قسم يجب إعلاله : وهو (فِعَال) ، نحو : (ديار) و (ثياب) ، وهو محلّ البحث .

وقسم يتعيّن تصحيحه ، وهو (فِعَلة) ، نحو : (عُوْد و عِوَدة) و (كُوْز وكِوَزة) .

وقسم يجوز فيه الوجهان ،والإعلال أولى،وهو(فِعَل)، نحو:(حيلة و حِيَل) و(قامة و قِيَم)، وشذّ : (حاجة و حِوَج)، والقياس : (حِيَج) ؛ لأنّ قبلها كسرة والواو أُعلّت في المفرد .

وأمّا في (التسهيل) فقد زاد شرطاً خامساً ـــ لوجوب إعلال الواو الواقعة عيناً لجمع

على (فِعَال) ـــ وهو (صحّة اللاّم)، فقال: " تُبدل الياءُ بعد كسرةٍ من واوٍ هي .... عين جمعٍ لواحدٍ معتلِّ العينِ مطلقاً، أو ساكنِها، إنْ وَلِيها في الجمع ألفٌ، وصحّت اللاّم " (97).

قال ابن عقيل: " وصحّت اللاّم، أخرج نحو: (جَــوّ وجِــواء)، و(رَيّــان ورِوَاء)، والأصل:(رَوْيان) (فَعْلان) من (رَوَى)، وإنّما صحّت الواو؛ لئلاّ يجتمع على الكلمة إعلالان؛ لأن فيها إبدالَ الواو والياء همزة؛ لأجل التطرف بعد ألف زائدة، فلو قُلبــت الــواو يــاءً للكسرة، لاجتمعا، وإنّما أُوثر الآخِر؛ لأن الأواخر محلُّ التغيير " (98).

وهو –أيضاً– مذهبه في (إيجاز التعريف)، حيث بيّن ابن مالكٍ الــسببَ والعلّــة في اشتراطه(صحّة اللاّم) في وجوب قلب الواو ياءً، فقال: " وكذلك يجب إبدال الواو يــاءً إذا كانت عينَ (فِعال)، وكان (فِعال) جمعاً لواحدٍ صحّت لامه وأُعلّت عينه، كـــ (دار ودِيار)، أو سكنت، كـــ (ثَوْب وثِياب)، أو جُمع فيها الأمران، كـــ (ريح ورِياح).

فلو كانت اللاّم واواً أو ياءً وجب تصحيح العين في الجمع، لئلاّ يتوالى إعــلالان، وذلك أنّ اللاّم في هذا الجمع تتطرّف بعد ألفٍ زائدة، فيجب إبدالها همزةً لما تقدم ذكره.

فلو أُعلّت العين– أيضاً– بإبدالها ياءً، فقيل في جمع (جَوٍّ): (جِيَاء)، وفي جمع (ريّان): (رِياء)، لزم توالي إعلالين، وذلك إجحافٌ بالأصل، فلُجِئ إلى تصحيح العين، فقيل: (جِوَاء، ورِوَاء)، وكذلك حكم ما أشبههما " (99).

قلت: الصحيحُ والرّاجحُ هو اشتراط: (صحّة اللاّم) في وجوب قلب الواو ياءً، إذا وقعت الواو بعد كسرةٍ، وهي عين جمعٍ، أُعلّت في واحده، أو شبيهة بالمعلّة، وهي الــساكنة، وشرْطُ القلب في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألفٌ، وذلك نحو: (دَار ودِيــار)، و (ثَــوْب وثِياب)، و(رِيح ورِياح).

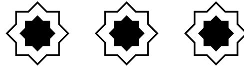
وهو ما ذهب إليه ابن مالكٍ في كتاب (التسهيل)، وأكّده بالتعليل والتبيين في كتابه

(**إيجاز التعريف**).

واشتراط (صحّة اللاّم) في وجوب الإعلال هو قول الجمهور من علماء التصريف، قال ابن جنّيّ: " فأمّا قولهم: (ثِياب، وحِياض، ورِياض)، فإنّما قُلبت الواو ياءً وإن كانت متحركة من قبل أنّه اجتمعت خمسة أشياء:

- **منها : أنّ الكلمة جمعٌ، والجمعُ أثقلُ من الواحد.**
- **ومنها: أنّ واو الواحد منها ضعيفة ساكنة في: (ثَوْبٍ، وحَوْضٍ، ورَوْضةٍ) .**
- **ومنها: أنّ قبل الواو كسرةً ؛ لأنّ الأصل: (ثِواب، وحِواض) .**
- **ومنها: أنّ بعد الواو ألفاً، والألفُ قريبةُ الشّبه بالياء.**
- **ومنها: أنّ اللاّمَ صحيحةٌ، إنّما هي: (باء، وضاد).**

وإذا صحّت اللاّم أمكن إعلال العين، ومتى لم تَذْكُر هذه الأسبابَ كلَّها، وأخللتَ ببعضها انكسر القول، ولم تجد هناك علّةً " (100).



المبحث الثالث

قلب الواو ياءً إذا اجتمعا في كلمةٍ بأربعة شروط

ذهب ابن مالكٍ إلى أنّ الواو تقلب ياءً إذا التقتا في كلمةٍ بشروط أربعةٍ، ذكر منها ثلاثةً في (الألفيّة)، و (التسهيل)، فقال في (الألفيّة): (101)

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ منْ وَاوٍ وَيَا   وَاتّصَلاَ، ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

فَياءً الْوَاوَ اقْلِبنَّ مُدْغِمَـــا   وشَذَّ مُعْطًى غَيرَ ما قَدْ رُسِمَا

والشروط الثلاثة المستنبطة من البيتين ، هي :

1. أن تجتمع كلّ من الواو والياء في كلمةٍ واحدةٍ،فلوكانا في كلمتين، نحو:(يدعو ياسر)، و(يرمي واعد) ، لم يجز الإبدال والإدغام.

2. أن يكون سكون السابق منهما أصليّاً، فلو كان عارضاً، نحو: (قَوْيَ) مخفف (قَوِي)، فإنّ أصله الكسر ثم إنهّ سُكّن للتخفيف، لم تُبدل الواو ولم تُدغم.

3. ألاّ يكون الساكن بدلاً غير لازم، نحو: (رُوْية) مخفف (رُؤْية)، فلا تُبدل الواو ياءً؛ لعروض السكون.

والشرطان الأخيران مأخوذان من قول ابن مالكٍ: "ومن عُرُوضٍ عَرِيا"، أي: من عُرُوض ذاتٍ، أو من عُرُوض سكونٍ.

وشمل ما استوفى الشروط صورتين: إحداهما: تقدُّم الياء على الواو، نحو: (سَيِّد)، أصله: (سَيْوِد)؛ لأنّه من: (ساد يسود).

والأخرى: تقدُّم الواو على الياء، نحو: (مَرْمِيّ)، أصله:(مَرمُوْي)؛ لأنّه اسم مفعول من:(رَمَى يرمِي)، فأُبدلت الواو فيهما ياءً، ثمّ أُدغمت أُولى الياءين في الأُخرى [102]

وابن مالكٍ في كتاب (التسهيل)ذكر هذه الشروط مجملةً، فقال: " تُبدل ياءً الواوُ الملاقِيةُ ياءً في كلمةٍ، إن سَكَن سابقُهما سكوناً أصليّاً، ولم يكن بدلاً غير لازم" [103].

وأمّا في (شرح الكافية الشافية)، وفي (إيجاز التعريف)، فقد زاد شرطاً رابعاً لوجوب الإعلال في كلّ كلمةٍ اجتمع فيها الواو والياء، والسابق منهما ساكنٌ، متأصّلٌ ذاتاً، وسكوناً، والشرط هو: (ألاّ يكون الثاني واواً تحرّكت لفظاً في إفرادٍ وتكسيرٍ غير لازمٍ بعد ياء التصغير) ، وذلك نحو: (جَدْوَل)، فلك في تصغيره وجهان، قال ابن مالكٍ في (شرح الكافية

الشافية):

" وَلكَ في تَصْغيرِ نحو: جَدْولِ وجْهانِ، والإعلالُ أَوْلَى ما وُلِي

تصغير (جَدْول): (جُدَيِّل) على القياس؛ لأنّ أصله: (جُدَيْول)، فاجتمعت الياءُ والواو في كلمةٍ، وسَكَن سابقُهما سكوناً أصلياً ، وهو غير مُبدَلٍ من شيء، فاستحق من الإعلال ما استحق (سَيْوِد) ؛ إذْ قيل فيه: (سَيِّد)، إلاّ أنّ (سيّداً) لازَمَهُ هذا الإعلالُ ولم يُلازم (جُديّلاً)، بل قيل فيه –أيضاً–: (جُدَيْول)، تشبيهاً لوقوع الواو فيه بعد (ياء) التصغير بوقوعها بعد (ألف) التكسير في (جَدَاوِل)" [104].

وهذا الشرط أكّده ابن مالكٍ في (إيجاز التعريف)، فقال: " إذا التقت الواو والياء في كلمةٍ، وسكن سابقهما، ولم يكن عارضاً هو ولا سكونه، أُبدلت الواو ياءً، وأُدغمت إحدى الياءين في الأُخرى، كـ (سَيِّد ، وطَيّ) ، أصلهما: (سَيْود، وطَوْي) ؛ لأنّهما من: (سَاد يَسُود)، و(طَوَى يطْوِي)، ففُعل بهما ما ذُكر" .

ثم قال:" ومن العرب من يحمل التصغير على التكسير، فيقول: (جُدَيْول) في تصغير: (جَدْول)، واللغة الجيّدة: (جُدَيّل)، وكذلك ما أشبهه ممّا صحّت الواو في جمعه على مثال (مَفَاعِل) " [105].

قلت: الذي عليه جمهور علماء التّصريف، هو الشروط الثلاثة التي اشترطها ابن مالكٍ في (الألفيّة)، و(التسهيل)، قال الصّيمريّ: "وتُبدل (الياء) ــ أيضاً ــ من (الواو) في موضع عين الفعل إذ اجتمعا وكان الأوّلُ منهما ساكناً، سواءٌ كان الساكنُ الأوّلُ واواً أو ياءً .

فالواو ،كقولك: (لويته ليّاً)، والأصل: (لَوْياً) ، والياء ،كقولك: (سيّد)، والأصل: (سَيْوِد). وكذلك الواو والياء إذا اجتمعتا، وكانت الأُولى منهما ساكنة قُلبت الواو، وإنّما قُلبت الواو ياءً في هذا الموضع ولم تُقلب الياء واواً؛ لأنّ الياء أخفُّ من الواو، فلمّا اجتمعتا

ووجب الإدغام؛ للمقاربة قُلب الأثقلُ إلى الأخفِّ تقدّم أو تأخّر؛ ولأنّ قَلب الواو إلى اليــاء أكثرُ في الكلام من قلب الياء إلى الواو ؛للخفّة التي ذكرنا؛ ولأنّ مخرج الياء أمكنُ من مخرج الواو؛ لأنّ الياء من وسَط اللسان، والحرفُ المتوسط أمكنُ وأَولى أن يُردّ غيرُه إليه " (106).

المبحث الرابع

قلب الواو ياءً في الجمع على (فُعُول)

تُقلب الواو ياءً إذا كانت لام (فُعُول) ــ بضم الفــاء ــ جمعــاً، نحــو: (عُصِيّ، ودُلِيّ، وقُفِيّ)، جمع: (عصا، ودَلْو، وقفا)، وأصلها: (عُــصُوٌّ، ودُلُوٌّ،وقُفُــوٌّ)، فأُبدلت الواو الأخيرة ياءً؛ لاستثقال اجتماع الواوين في الجمع، ثم أُعلّت الواو الأُولى بالقلب ياءً والإدغام، وكُسر ما قبل الياء لتصحّ .

والتّصحيح في الجمع شاذٌّ، نحو: (أَبٍ وأُبُوّ)، و(نَجْوٍ ونُجُوّ)، و (نَحْوٍ ونُحُوّ).

فإن كان (فُعُول) مفرداً فالأكثر فيه التّصحيح، والإعلال قليلٌ وشاذٌّ، فمثال مــا جاء على التّصحيح: (عَلا عُلُوّاً)، و(نَما نُمُوّاً)، وهذا على الكثرة، وقد جــاء الإعــلال في قولهم: (عَتا الشيخ عِتِيّاً)، أي: كَبُر، وهو قليلٌ (107).

قلت: هذا ما ذهب إليه ابن مالكٍ في(شرح الكافية الشافية)، وهو عدم التسوية بين (فُعُول) في المفرد، و(فُعُول) في الجمع في الإعلال والتّصحيح، فالإعلال في الجمــع أكثــر، والتّصحيح في المفرد أكثر، وسبب ذلك يعود لثقل الجمع وخِفّة المفرد ، فقال:

"وَهَكَذا الوجهانِ في(الفُعُول) منْ ذِي الواوِ لاماًجَمعاً أوْفَرداً يَعِنّ

ورُجِّحَ الإعْلالُ في جَمْــعٍ، وفي مُفْردٍ التّصحيحُ أوْلَــى مَا اقْتُفِي

(الفُعُول) جمعاً، نحو: (عُصِيّ، ودُلِيّ) ، وفرداً، نحــو: (القُــسِيّ...، والعُتُــوّ...)، والتّصحيح في المفرد أكثر، نحو: (عَلا عُلُوّاً)، و(نَما نُمُوّاً) ، والتّصحيح في الجمع قليــلٌ،

نحو: (أبٍ وأُبُوّ)، و(نَجْوٍ ونُجُوّ) " [108].

وهو ــ أيضاً ــ مذهبه في (التسهيل) و (إيجاز التعريف) [109].

وأمّا في (الألفيّة) فظاهر نظمه التسوية بين (فُعُول) في المفرد، و(فُعُول)في الجمع في الإعلال والتّصحيح، فقال:[110]

كَذاكَ ذا وجْهينِ جَا (الْفُعُولُ) مِنْ ذِي الوَاوِ لامَ جَمْعٍ أوْ فَرْدٍ يَعِنّْ

والقول عندي في ذلك: ــ وهو الصّحيح ــ عدم التسوية بينهما في مجيء الوجهين في كلٍّ منهما ، فما جاء على (فُعُول) مفرداً، نحو: (عُتُوّ)، فالوجه فيه إثبات الواو، والقلب جائزٌ، وهو قليلٌ؛ لأنّه اجتمع في الطرف واوان، الأُولى مدغمةٌ فخَفِيت، فكأنهّ ليس بين التاء وبين الواو الآخرة حاجزٌ؛ لضعف الواو بالإدغام.

وأمّا ما جاء على (فُعُول) جمعاً، نحو (عُصِيّ)، فالوجه فيه قلب الواو ياءً ولم يجز ثباتها، والتّصحيح شاذٌّ، ثُمّ إن شئت كسرت أوّل الكلمة إتباعاً لكسرة العين؛ ليكون العمل من وجهٍ واحدٍ، وإن شئت ضممته.

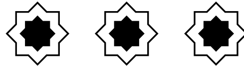
والسبب في لزوم القلب في الجمع دون المفرد، أنّ الجمعَ أثقلُ من المفرد، فإذا كان المفرد على خِفّته وتمكّنه قد جاز فيه القلب، فمن باب الأَوْلَى أن يلزم الجمعُ الإبدالَ؛ لثقله [111].

وما ذكرتُه هو مذهب جمهور النّحويّين، قال سيبويه : " وقالوا: (عُتِيٌّ)، شبّهوها ــ حيث كان قبلها حرفٌ مضمومٌ ولم يكن بينهما إلاّ حرفٌ ساكنٌ ــ بــ(أَدْلٍ) ، فالوجه في هذا النّحو الواو، والأُخرى عربيةٌ كثيرةٌ .

والوجه في الجمع الياءُ، وذلك قولك : (ثُديٌّ ، وعُصِيٌّ)؛ لأنّ هذا جمعٌ كما أنّ (أَدْلياً) جمعٌ، وقد قال بعضهم: " إنّكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ " ، فشبّهوها بــ(عُتُوٍّ)، وهذا

قليلٌ، وإنّما أراد جمع (النّحو)، فإنّما لزمتها الياء حيث كانت الياءُ تدخل فيما هو أبعدُ شبَهاً، يعني:(صُيَّمٌ)

وقد يكسرون أوّل الحروف لما بعده من الكسرة والياء،وهي لغةٌ جيدةٌ، وذلك قول بعضهم: (ثِدِيٌّ، وحِقِيٌّ، وعِصِيٌّ، وجِثِيٌّ) " (112) .



المبحث الخامس

مواضِعُ قَلْبِ الواو ياءً

ذهب ابن مالكٍ في (شرح الكافية الشافية) وخلاصتها (الألفيّــة) إلى أنّ الواو تُقلب ياءً في تسعة مواضع، وقد أشرتُ إلى بعضٍ منها في مباحث هذا الفصل، وهــي مبثوثةٌ في شروح (الألفيّة) وغيرها، وليس المقامُ ــ هنا ــ مقامَ ذِكْرِها وسَرْدها؛ لأنّ في ذلك إطالةً لاطائلَ من ورائها (113) .

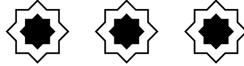
وأمّا في (التسهيل) و(إيجاز التعريف)، فقد زاد فيهما موضعاً عاشراً تُقلب فيه الواو ياءً، وهو: (أن تقع الواو متوسطةً إثْر كسرةٍ، وهي ساكنةٌ مفردةٌ)، نحو: (ميــزان، وميقات، وإيعاد)، أصلها: (مِوْزان، ومِوْقات، وإِوْعاد)، مصدر: (أَوْعدَ)، قُلبت الواو فيهــا ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، بخلاف نحو: (صِوَان) ؛ لأنّ الواو فيه متحركةٌ لا ساكنةٌ .

قال ابن مالكٍ في (التسهيل): "وكذلك الواو الواقعة إثْر كسرةٍ متطرّفةً، أو قبل عَلَمِ التأنيث، أو زياديْ (فَعْلان)، أو ساكنـــــةً مفردةً لفظاً أو تقديراً " (114) .

وقال في (إيجاز التعريف): " وكذلك تنقلب الواو الساكنة ياءً إذا انكسر ما قبلها، نحو: (إِيعاد) مصدر: (أَوْعد) ، فإنّ الياء فيه بدلٌ من الواو التي هي فاء الكلمة.

ومِثْلُه : (المِيزان، والمِيراث، والمِيقات)، فإنّهنّ من: (الوزن، والوراثة، والوقت)، فانقلبت فيهنّ الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها " [115].

قلت: إيرادُ ابن مالكٍ للموضع العاشر في (التسهيل)، و(إيجاز التعريف) جارٍ على مذهب الجمهور، قال سيبويه: " هذا بابُ ما تقلب فيه الواو ياءً، وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة، فمن ذلك قولهم: (المِيزان، والمِيعاد)، وإنّما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في: (لَيّةٍ، وسَيّدٍ)، ونحوهما، وكما يكرهون الضمّة بعد الكسرة، حتى إنّه ليس في الكلام أن يكسروا أوّل حرف ويضموا الثاني، نحو (فِعُل) ....، وترك الواو في (مِوْزان) أثقل، من قِبَل أنّه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيءٌ "[116].



المبحث السادس

قلب الياء واواً إذا كانت لاماً لـ(فَعْلى) اسماً

من المواضع التي تُقلب فيها الياء واواً، أن تكون لاماً (لفَعْلَى) اسماً لا صفةً، نحو: (تَقْوَى، وشَرْوَى، وفَتْوَى)، والأصل فيها : (تَقْيَا، وشَرْيَا، وفَتْيَا)؛ لأنّها من: (تقيت، وشريت، وفتيت)، أُبدلت الياء فيهنّ واواً فرقاً بين الاسم والصفة، وخصّوا الاسم بالإعلال؛ لأنّه أخفُّ من الصفة، فكان أحملَ للثقل.

هذا ما ذهب إليه ابن مالكٍ في (شرح الكافية الشافية) و(الألفيّة)، فقال :

" مِنْ لامِ (فَعْلَى)اسْماً أَتى الْوَاوُ بَدلْ ياءٍ كـ(تَقْوَى) غالباً جا ذا الْبَدلْ

إذا كان لامُ (فَعْلَى) ياءً وكان صفةً صحّ ولم يَعتلّ، نحو:(صَدْيا، وخَزْيا) ،فإن كان اسماً غير صفةٍ أُعِلَّ ـــ غالباً ـــ بإبدال الياء واواً ،كـ(التَّقْوَى)، و(البَقْوَى)، بمعنى: البَقَاء،

و(الثَّنْوَى) ،بمعنى : الثَّنْيا، و(الفَتْوَى) ، بمعنى: الفَتْيا، و (الشَّرْوَى) ،بمعنى : المِثْل " [117].

وأمّا في (التسهيل) فقد ذهب إلى أنّ هذا القلب شاذٌّ، فقال : " وشذَّ إبدالُ الـــواوِ من الياء لاماً (لفَعْلَى) اسماً " [118]، وهو عكس ما ذَكَـــره في (شـــرح الكافيـــة الـــشافية) و(الألفيّة).

وذهب ـــ أيضاً ـــ في (إيجاز التعريف) إلى القول بأنّ القلب المذكورَ آنفاً من شواذّ الإعلال، مؤيّداً ما ذهب إليه بالاحتجاج والأدلّة والتعليل، فقال: " من شَواذّ الإعلال: إبدال الواو من الياء في (فَعْلَى) اسماً، كـــ (الثَّنْوَى، والبَقْوَى، والتَّقوَى، و الفَتْوَى)، والأصل فيهنَّ الياء ؛ لأنَّهن من: الثَّنْي، والبُقْيَا، والتُّقى، مصدر: تقيت ،بمعنى: اتقيت ، والفُتْيَا .

وأكثر النّحويّين يجعلون هذا مطرداً، ويزعمون أنَّ ذلك فُعِل فرقاً بين الاسم والصفة وأُوثِر الاسم بهذا الإعلال؛ لأنَّه مستثقلٌ، فكان الاسمُ أحملَ له لخفته وثقَلِ الصّفة، كما أنَّهم حين قصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع (فَعْلَة)، حرّكوا عين الاسم وأبقوا عين الصفة على أصلها، وألحقوا بالأربعة المذكورة: (الشَّرْوى ، والطَّغْوَى، والعَوَّى، والرَّعْوَى)، زاعمين أنَّ أصلها من الياء ، والأَوْلَى عندي جعل هذه الأواخر من الواو؛ سدّاً لباب التكثّـــر مـــن الشُّذوذ حين أمكن سده " .

ثُمّ قال: "وهذا أَوْلى من شذوذ يُؤدّي إلى قول من قال : أُبدلت الواو من اليـــاء في (فَعْلَى) اسماً مقاصّةً منها؛ إذْ كانت هي المغلّبة عليها في معظم الكلام.

وحسْبُ هذا القول ضعفاً أنَّه يوجب أن يكون ما فُعِل من الإعلال المطرد الـــذي اقتضته الحكمة ظلماً وتعدّياً؛ إذِ المقاصَّةُ لا تكون في غير تَعدٍّ.

وقولهم: فُعِل هذا الإعلال فرقاً بين الاسم والصفة كما فُرّق بينهما في جمع (فَعْلَـــة) ليس بجيدٍ ـــ أيضاً ـــ ؛ لأنَّ الالتباس هناك واقعٌ، كـــ(جَلَـــدَاتٍ، ونَـــدَبَاتٍ، وعَـــدَلاَتٍ،

وَحَشَرَاتٍ)، فبتسكين عيناها يعلم أنّهن جمع: (جَلْدة)، بمعنى: شـديدة، و(نَدْبـة)، بمعـنى: نشطية، و(عَدْلة)، بمعنى: ذات عَدالة، و(حَشْرَة)، بمعنى: رقيقة، و ـ بفتحها ـ يُعْلَمُ أَنَّهُـنَّ جمع مَرّة من: (جَلَد، ونَدَب، وَحَشَر)، فظهرت فائدة الفرق هناك.

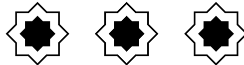
وأمَّا (الثَّنْوى) وأخواتها فألفاظٌ قليلةٌ يُكتفى في بيان أمرها بأدنى قرينةٍ لـو خيـف التباس، فكيف والالتباس مأمونٌ؛ إذْ لا توجد صفات توافق (ثَنْوَى) وأخواتها لفظاً.

وممَّا يُبيِّن أنَّ إبدال يائها واواً شاذٌّ تصحيح ياء (الريَّا): وهي الرائحة، و(الطَّغيـا): وهو ولد البقرة الوحشيّة ـ تُفتح طاؤه وتُضم ـ ، و(سَعْيا): اسمُ موضعٍ، فهذه الثلاثـة الجائيـة على الأصـل، والتجنّب للشُّذوذ أَوْلَى بالقياس عليها " (119) .

قلت : الصّحيحُ والرّاجحُ هو ما ذكره ابن مالكٍ في (شـرح الكافيـة الـشافية)، و(الألفيّة) من أنّ الياء تُقلب واواً إذا وقعت لاماً (لفَعْلَى) اسماً لا صفةً، نحو: (تَقْوَى)؛ لأنّـه موافقٌ لمذهب سيبويه وجمهور النّحويّين في كون القلب للاسم مطرداً، وإقرارُ الياء فيها شاذٌّ ، قال سيبويه: "هذا بابُ ما تُقلب فيه الياء واواً؛ ليُفصل بين الصّفة والاسم، وذلك (فَعْلَى) إذا كانت ا سماً، أبدلوا مكانها الواو، نحو: (الشَّرْوَى، والتَّقْوَى، والفَتْوَى).

وإذا كانت صفة تركوها على الأصل، وذلك نحو:(صَدْيا، وخَزْيا، وريَّا)، ولو كانت (ريَّا) اسماً لقلت:(رَوَّى)؛ لأنّك كنت تُبدل واواً موضع اللام،وتُثبت الواو التي هـي عـينٌ" (120) .

وما قاله سيبويه هو مذهب جمهور النّحويّين، وفيه ردٌّ على ابن مالك فيما ذكره في (التسهيل)، و(إيجاز التعريف) بأنّ قلب الواو من الياء لاماً (لفَعْلَى) اسماً شاذٌّ.



المبحث السابع

شروط قلب الواو أو الياء ألفاً

اشترط ابن مالكٍ في (الألفيّة) أحد عشر شرطاً لوجوب قلب الواو أو الياء ألفـــاً، وهي:

1. **أن يتحرّكا، وإليه الإشارة بقوله: " مِنْ وَاوٍ اوْ ياءٍ بِتَحْرِيكٍ" .**
2. **أن تكون حركتهما أصلية، وهو المشار إليه بقوله: " أُصِلْ " .**
3. **أن ينفتح ما قبلهما، وهو المشار إليه بقوله: " بَعْدَ فَتْحٍ " .**
4. **أن تكون الفتحـــة متصلة، أي: في كلمتيهما، وهو المشار إليه بقوله: " مُتَّصِلْ " .**
5. **أن يكون اتصالهما أصلياً، وتشمله الإشارة بقوله: " مُتَّصِلْ " (121) .**
6. **أن يتحرّك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألاّ يليهما ألفٌ ولا ياءٌ، مـــشدّدةٌ إن كانتـــا لامين، وإلى هذا أشار بقوله:**

إنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ إعْلالَ غَيْرِ اللاَّمِ وَهْيَ لا يُكَفّْ

إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غـــــيْرِ أَلِفْ أَوْ يَاءٍ التَّشْـــــدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

7. **ألاّ تكون إحداهما عيناً لوزن (فَعِل) الذي الوصف منه على (أَفْعَل).**
8. **ألاّ تكون إحداهما عيناً لمصدر هذا الفعل الذي الوصف منه على (أَفْعَل)،وإلى هذين الشرطين أشار ابن مالك بقوله:**

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وفَعِلاَ ذَا أَفْعَلٍ، كأَغْيَدٍ وأَحْولاَ

9. **وهو مختصٌّ بالواو، ألاّ تكون عيناً لوزن (افتعل) الدّال على (التفاعل)، أي: التشارك**

في الفاعليّة والمفعوليّة، وإلى هذا أشار بقوله:

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

10. ألاّ تكون إحداهما متلوّةً بحرفٍ يستحق هذا الإعلال، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِقّ صُحِّحَ أَوّلٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

11. ألاّ تكون إحداهما عيناً لما آخرُه زيادةٌ تختصّ بالأسماء، وإليه أشار ابن مالك فقال:

وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَـا يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

وتقدير البيت : وعينُ ما قد زِيدَ في آخره ما يَخُصّ الاسم واجبٌ سلامته .

قلت: هذا ما ذكره ابن مالكٍ في (الألفيّة)، وتابعه في ذلك شُرّاحُها، وهو مذهب جمهور النّحويّين، [122]، وهو ـــ أيضا ـــ مذهبه في كتابه (إيجاز التعريف) [123].

وأمّا في (شرح الكافية الشافية) و (التسهيل)، فقد زاد شرطين آخرين، أحدهما ذكره فيهما، وهو:

12. ألاّ تكون العين بدلاً من حرف لا يُعَلّ.

احترز به عن قولهم في (شَجَرة): (شَيَرة)، فلم يُعلّوا؛ لأنّ (الياء) بدلٌ من (الجيم)، قال ابن مالكٍ في (التسهيل) : " وتُعَلُّ العين بعد الفتحة بالإعلال المذكور ، إن لم يُسَكّن ما بعدها ، أو يُعَلّ، أو تكن هي بدلاً من حرفٍ لا يُعَلّ"[124] .

وأمّا الشرط الثالث عشر والأخير،فقد ذكره في (شرح الكافية الشافية)، وهو :

13. ألاّ تكون إحداهما حالّةً في محلّ حرف لا يُعَلّ، وإن لم يكن بدلاً.

احترز بذلك عن نحو:(أَيِسَ)، بمعنى: (يَئِسَ)، فالياء فيه تحرّكت وانفتح ما قبلها ولم تُعَلّ؛ لأنّها وقعت موقع الهمزة، والهمزة لو كانت في موضعها لم تُبدل، فعُوملت الياء

معاملتها؛ لوقوعها موقعها، وإلى هذين الشرطين الأخيرين أشار ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)، فقال:

" وَقَدْ يَكُفُّ سَبَبَ الإِعْلاَلِ أَنْ يُنَابَ عَـنْ حَرْفٍ بِتَصْحِيحٍ قَمِنْ

كَقَوْلِهِم: (قَدْ أَيِسُوا) و(شَيَرَه) نَاحِينَ مَنْحَى (يَئِسُوا) و (شَجَرَه)

يقال: بمعنى (يَئِسَ: أَيِسَ)، فيضعون الهمزةَ موضعَ الياء، والياءَ موضعَ الهمـزة، ويُصحّحون الياء وإن تحرّكت وانفتح ما قبلها؛ لأنّها وقعت موقع الهمزة، والهمزةُ لو كانت في محلِّها لم تُبدل، فعُوملت الياء معاملتها؛ لوقوعها موقعها.

وكذا قولهم: (شَيَرَة) بمعنى: (شَجَرَة)، صُحِّح لوقوع (يائه) موقـع (الجـيم) " [125].

وفي المسألة نفسها اختلف رأي ابن مالك في إعلال ألف التأنيث المقصورة، نحـو: (صَوَرَى ، وحَيَدَى)؛ لأنّ من شروط قلب الواو أو الياء ألفاً ــ وهو الشرط الحادي عشر ــ :(ألاّ تكون إحداهما عيناً لما آخره زيادةٌ تختصّ بالأسماء)، كالألف والنون، وألف التأنيـث، فلذلك صحّتا في نحو: (الجَوَلان، والهَيَمان، والصَّوَرَى ، والحَيَدَى)؛ لأنّ الاسم بزيادة الألف والنون، وألف التأنيث، يَبعُد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وهو الفعل، فما جاء من هـذا النوع مُعلاًّ عُدّ شاذّاً، نحو: (مَاهَان، ودَارَان).

وقد اختلف الأخفش والمازنيّ في إعلال أو تصحيح ألف التأنيث المقصورة، نحـو: (صَوَرَى، وحَيَدَى) ، فذهب الأخفش إلى أنّ تصحيح ما فيه ألف التأنيث المقصورة شاذٌّ لا يُقاس عليه؛ لأنّ هذه الألف في آخر الاسم لفظاً كألفٍ اتصلت بفِعْلٍ دالّةٍ على التثنية، نحو: (فَعَلا)، فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة (فَعَل).

وأمّا المازنيّ فقد ذهب إلى أنّ تصحيح هذا النوع قياسيٌّ؛ لأنّ ألف التأنيث مختــصّةٌ بالاسم، فهي كالألف والنون في (الطَوَفَان).

فتصحيح (صَوَرَى,وحَيَدَى) عند المازنيّ مقيسٌ ، وعند الأخفش شاذٌّ لا يُقاس عليه (126).

وإلى هذا الخلاف أشار ابن مالكٍ في (شرح الكافية الشافية)، فقال:

" وَعَيْنُ مَــا آخِـــرَهُ قَـــدْ زِيدَ مَـــا يَخُصُّ الِاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

وَالْمَازِنِي قَاسَ عَلَى كَـ (الصَّوَرَى) وعَدَّهُ الأَخْفَشُ مِمّــا نَـــــدَرَا

(صَوَرَى): اسمُ ماءٍ من مياه العرب، وتصحيحُ واوِه عند المازنيّ قياسيٌّ ؛ لأنّ آخره ألفُ تأنيث، وهي مختصةٌ بالأسماء، فلو بُني مثْلُها من (قَوَل) لقيل على رأيه: (قَوَلَى).

والأخفش يرى أنّ تصحيحها شاذٌّ؛ لأنّ ألفها في اللفظ كألف (فَعَلا) إذا جُعل علامة تثنية، فلو بُني مثلُها من (قَوَل) على رأيه لقيل: (قَالاَ) جرياً على القياس. كمـــا أنّ (قـــائلاً) لوحُذِيَ به في الجمع حذو (حَوَكة) وزناً لقيل: (قَالاَ) باتفاقٍ؛ لأنّ ما شذّ لا يُتبعُ في شُذوذه " (127).

وابن مالكٍ في هذه المسألة قد اضطرب اختياره، فاختار في (التـــسهيل) إعلالَهـــا وعدمَ تصحيحها، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، فقال: " وتصحيح نحو: (صَوَرَى) شاذٌّ لا يُقاس عليه، وِفَاقاً لأبي الحسن" (128).

وأمّا في (إيجاز التعريف) فقد اختار تصحيحَها وعدمَ إعلالها، وهو مذهب المازنيّ، ، فقال:"ويُمنعُ ــ أيضاً ــ من الإعلال المذكورِ كون حرف اللين عين (فَعَلان)، كـــ (الجَوَلان، والسَّيَلان)، أو عين (فَعَلَى)، كـــ (الصَّوَرَى، والحَيَدَي)، وإنّما صحّ هذان المثالان؛ لأنّ حركة عينهما لا تكون غير فتحة إلاّ في الصحيح على قلّةٍ، كـــ(ظَرِبَان ، وسَبُعَان)، والفتحةُ لخفتها

لا يُعلّ ما هي فيه .

وليس بلازمٍ إلاّ فيما يُوازن مكسوراً أو مضموماً، كـ(فَعَل) فإنّه يُوازن(فُعِل،وفَعُل)، فأُعِلَّ حملاً عليهما.

وليس لنا في المعتلّ العين (فَعِلان)، ولا (فُعِلان) ، فيُحمل عليه(فَعَلان)، ولا لنا(فَعُلَى)،ولا(فُعِلَى)، فيُحمل عليه (فَعَلَى)، فوجب تصحيحُهما لذلك " (129) .

قلتُ: الصّحيح والرّاجح في المسألة هو ما اختاره ابن مالكٍ في (إيجاز التعريف)، وهو مذهب سيبويه والمازنيّ وجمهور النّحويّين؛ إذْ ذهبوا إلى تصحيح الواو وعدم إعلالها في نحو: (صَوَرَى، وحَيَدَى)،وذلك لخروج الاسم ــ بما لحقه في آخره من زيادة ألف التأنيث اللاّزمة للكلمة ــ عن مشابهة الفعل ؛ لأنّ هذه الزيادةَ، وزيادةَ الألف والنّون، نحو: (الجَوَلان)، ممّا تختصّ به الأسماءُ دون الأفعال، قال سيبويه: " وأمّا(فَعَلانٌ) فيَجرى على الأصل، و(فَعَلى)، نحو: (جَوَلانٍ ، وحَيَدانٍ، وصَوَرَى، وحَيَدَى)، جعلوه بالزيادة حين لحقتْه بمنزلة مالا زيادة فيه ممّا لم يجئْ على مثال الفِعْلِ، نحو: (الحوَل ، والغيَر، واللُّوَمَة)، ومع هذا أنّهم لم يكونوا ليجيئُوا بهما في المعتلّ الأضعف على الأصل ، نحو:(غزَوَانٍ، ونزَوانٍ، ونَفَيانٍ)، ويُتركان في المعتلّ الأقوى.

وقد قال بعضهم: في (فَعَلان) و(فَعَلَى)، كما قالوا :في (فَعَلٍ) ولا زيادة فيه، جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة (الهاء) ، وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه، وذلك قولهم: (دَارَانٌ) من: (دار يَدُور)، و(حَادَانٌ) من: (حاد يَحِيد) ، و(هَامَانٌ ، ودَالانٌ)، وهذا ليس بالمطّرد ،كما لا تطّرد أشياءُ كثيرة ذكرناها .

وأمّا (فُعَلَى،و فِعَلَى) وهذا النّحو، فلا تدخله العلّة ،كما لا تدخل (فُعَلٌ، وفِعَلٌ) " (130) .



الفصل الرابع
الإعــلال بالنقل : وفيه مبحثان

المبحث الأول
أن يكون حرفُ العِلة عينَ فِعْلٍ أجوفٍ قبله ساكنٌ صحيحٌ

اعلم أنّه إذا كانت عين الفعل واواً أو ياءً متحركتين و قبلهما ســاكنٌ صــحيحٌ، وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها؛ لاستثقالها على حرف العلة، نحو: (يَقُوم، ويَبِين)، والأصل: (يَقْوُم، ويَبْيِن)، فنُقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، أعني (القــاف) في: (يَقُوم)، و(الباء) في: (يَبِين) فسكنت الواو والياء.

ثم اعلم أنّه يجب بعد النقل أن يبقى الحرف المعتلّ إنْ جانس الحركة المنقولة، وذلك

مثل ما تقدم، وإنْ لم يجانسها قُلبت حرفاً يجانس الحركة، نحو: (يَخَاف، ويُخِيف)، وأصلهما: (يَخْوَف، ويُخْوِف) [131] .

ولهــذا النقل شروطٌ خمسةٌ، ذكر منها ابن مالكٍ في (الألفيــّة) أربعــةً فقط، هي: [132].

1. أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحاً، فإن كان حرف علّةٍ لم يُنقل إليــه، نحــو: (قَاوَل، وبَايَع)، وإلى هذا الشرط أشار بقوله :

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ اتٍ عَينَ فِعْلٍ كَـــ (أَبِنْ)

2. ألاّ يكون الفعلُ فعلَ تعجبٍ، نحو: (ما أَبْيَنَ الشيءَ) و(أَبْيِنْ به) !

3. ألاّ يكون من المضاعف اللاّم، نحو: (ابيضّ ، واسْوَدّ) .

4. ألاّ يكون من المعتل اللاّم، نحو: (أَهْوَى)، فلا يدخله النقل لئلاّ يتوالى إعــلالان وإلى هذه الشروط الثلاثة الأخيرة أشار ابن مالكٍ، فقال:

مَا لَمْ يكُنْ فِعْلَ تَعجُّبٍ وَلاَ كَــ(ابْيَضَّ) أوْ (أَهْوَى) بِلاَمٍ عُلِّلاَ

أمّا الشرط الخامس فقد ذكره ابن مالكٍ في (شرح الكافية الشافية)،و(التسهيل)، و(إيجاز التعريف)، وهو: ألاّ يكون الفِعْلُ موافقاً لــ (فَعِل) الذي بمعنى : (افْعَلَّ)، وكذا ما تصرّف منه, وذلك نحو: (يَعْوَرُ) مضارع: (عَوِر)، ونحو: (أَعْوَره الله)، قال في (شرح الكافية الشافية):

" إنْ لم تُضَاعَفْ لاَمُهُ أَوْ تَعْتلِل أَوْيَكُ مُّما صَحَّحُوه مِنْ (فَعِل)

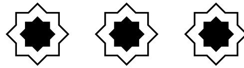
فلوكان ما فيه سببُ الإعلال المذكور من تصاريف (فَعِل) المستحقّ للتّصحيحِ، وجب تصحيحُهُ – أيضاً ـــ، كـــ (يَعْورُ) ، و(أَعْوَرَه الله) " [133] .

و قال ــ أيضاً ــ في (التسهيل) : " إن كانت الياءُ أو الواو عينَ (فِعْلٍ)، لا لتعجّبٍ، ولا موافقٍ لــ(فَعِل) الذي بمعنى : (افْعَلَّ)، ولا مُصرَّفٍ منهما " (134).

أي:إن كانت الياء أو الواو عينيّ فِعْلِ تعجّبٍ، أو (فَعِل) بمعنى : (افْعَلّ)، صحّتا ولم تُعلّ بنقل حركتها إلى الساكن قبلها.

قلت: الشرط الذي زاده ابن مالك في غير (الألفيّة) في الإعلال بالنقل ــ وهــو: ألاّ يكون الفِعْلُ موافقاً لــ (فَعِل) بمعنى: (افْعَلَّ)، وكذا ما تصرّف منه ــ هــو الــصّحيح والرّاجح الذي عليه جمهور النّحويّين؛ لأنّ السبب في عدم إعلال، نحو: (اسْتَعْوَر، وأَعْــوَر)، وإن كانا في الظاهر،كــ(اسْتَقْوَم، وأَقْوَم)، أنّ أصلهما ليس مُعلاًّ حتى يُحمــلا في الإعــلال عليه، قال سيبويه: " وأمَّا قولهم : (عَوِر يَعْوَرُ)، و(حَوِلَ يَحْوَلُ) ، و(صَيِدَ يَصْيَدُ)،فإنّمَا جاءُوا بِهنَّ على الأصل في معنى ما لا بُدَّ له من أن يخرج على الأصل، نحو: (اعْوَرَرْتُ، واحْوَلَلْتُ، وَابْيَضَضْتُ، واسْوَدَدْتُ)، فلمَّا كُنَّ في معنى ما لا بُدَّ له من أن يخرج على الأصل؛ لسُكون ما قبله تحرَّكنَ، فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلَّت ولكنَّهَا بُنيت على الأصل إذْ كان الأمر علــى هذا "

وقال في موضعٍ آخرَ : " فإذا لم تعتلّ الواو في هذا ولا الياءُ ، نحو: (عَوِرْتُ ،وصَيِدْتُ)، فإنَّ الواو والياء لا تعتلاّن إذا لحق الأفعال الزيادةُ وتصرَّفت؛ لأنَّ الواو بمترلة واو (شَوَيت) ، والياءَ بمترلة ياء (حَيِيت) ، ألا ترى أنّك تقول : (ألا أَعْوَرَ الله عينَه)، إذا أردت (أَفْعَلْتُ)من: (عَوِرْت)، و(أَصْيَدَ الله بَعِيرَه) " (135) .



المبحث الثاني
أن يكون حرفُ العِلة عينَ مصدرٍ على (إِفعَال) أو (اسْتِفْعَال)

من مواضع الإعلال بالنقل : إعلالُ المصدر الكائن على (إفْعَال) أو (اسْتِفْعَال) ممّا أُعلّت عينه، فهما يُعلاّن حملا على فعليهما: (أَفْعَل، واسْتَفْعل) الأجوفين، بشرط أن يكونا قد أُعلّ فعلاهما، نحو: (إقَامَة، واسْتِقَامَة)، وأصلهما: (إقْوَام، واسْتِقْوَام)، فنُقلت فتحة الواو إلى (القاف)، ثُمّ قُلبت الواو ألفاً؛ لتُحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان، الأُولى بدلُ العين،والثانية ألف (إفْعَال، واسْتِفْعال)، فوجب حَذْفُ إحداهما، واختار ابن مالكٍ ــ وهو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النّحويّين ــ حذفَ الألفِ الثانية، أي : ألفِ (إفْعَال واسْتِفْعال)؛ لأنّها زائدة؛ ولأنّها قريبةٌ من الطرف، ولأنّ الاستثقال بها حصل، ولما حُذفت الألف عُوِّض عنها تاء التأنيث، فقيل: (إقَامَة، واسْتِقَامَة).

وأمّا الأخفش فقد ذهب إلى أنّ المحذوفة هي الألف الأُولى، أي : المنقلبة عن العين؛ لأنّ الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين حذفُ الأول منهما إذا كان مدّاً؛ ولأنّ الألف في (إفْعَال، واسْتِفْعَال) علامة المصدر فينبغي المحافظة عليها، وهو الأقيس؛ لأنّه متمشٍ مع قواعد التخلّص من التقاء الساكنين التي يُقرّها سيبويه ومن تبعه من البصريّين [136] .

قلت: ما سبق ذكره هو مذهب ابن مالكٍ ، قال في (الألفيّة) : [137]

وأَلِفَ الإِفْــعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

أَزِلْ لِذَا الإِعْلالِ والتَّا الْزَمْ عِوَضْ   وحَذْفُها بالنّقْلِ رُبَّما عَرَضْ

وقال في (إيجاز التعريف) : " يجب الإعلال المذكور ــ أيضاً ــ لِمَا اعتلّت عينه من مصدرٍ على (إفْعَال) أو (اسْتِفعَال) حملاً على فعله، فتُسكّن العين حين تُنقل حركتها، وتنقلب ألفاً؛ لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فتلتقي مع الألف الزائدة قبل الـــلاّم، فيُعــاملان معاملة الواوين من (مفعول) الذي عينه واوٌ ولامُه صحيحةٌ، ويُعوّض مـــن المحـــذوف هـــاء التأنيث،كــ(إقَامة، واسْتِقَامة)، وهما في الأصل : (إقْوَام ، واسْتِقْوَام) ، ثُمّ فُعِل لهما من النقل

، والقلب ، والحذف ، والتعويض ما ذُكِر " [138] .

لكنّ ابن مالك ذهب في المسألة نفسها في (إيجاز التعريف) إلى أنّه قد ورد تصحيح (إفْعَال) مصدراً كثيراً، وكذا تصحيح (اسْتِفْعَال) وفروعهما، وذلك نحو: (إعْوال ، وإغْيال ، وإجْواد ، وإغْيام)، ونحو : (اسْتِحْواذ، واسْتِغْيال، واسْتِنْواق، واسْتِرْواح).

وصرّح ــ أيضاً ــ في (إيجاز التعريف) بأنّ أبا زيدٍ الأنصاريّ رآه مقيساً ؛ لكثرة ما ورد منهما مصحّحاً ،وسكت ابن مالكٍ ولم يخالفه، وفي ذلك دلالةٌ على أنّه يرى ذلك ، فقال: "لَمّا كان الباعثُ على إعلال ما أُعِلّ طلبَ التخفيف، وكان الثقل الحاصل بتَرْك هذا الإعلال أهونَ من غيره ؛لسكون ما قبل حرف العلّة، تُرِك في كثيرٍ ممّا يستحقه تنبيهاً على ذلك، وأكثر ما تُرِك في (الإفْعال)مصدراً، و(الاسْتفْعال)، وفروعهما ، كـ(الإغْيال،والاسْتِحْواذ)،حتى رآه أبو زيدٍ الأنصاريّ مقيساً " [139] .

إلاّ أنّ ابن مالكٍ في (التسهيل) صرّح بمخالفته لأبي زيد الأنصاريّ، فيما سبق ذكره ،وذكر أنّ ما ورد منه مصحّحاً لا يُقاس عليه مطلقاً، فقال: " ورُبّما صُحّح (الإفْعَال) و (الاسْتِفْعَال) وفروعهما، ولا يُقاس على ذلك مطلقاً، خلافاً لأبي زيدٍ " [140] .

والقول عندي في ذلك : هو ما ذهب إليه ابن مالكٍ في (التسهيل) أنّه لا ينقاس ما جاء من ذلك مصحّحاً مطلقاً، وهو مذهب جمهور النّحويّين.

وأمّا ما ذهب إليه أبو زيدٍ الأنصاريّ، وتبعه في ذلك الجوهريّ، وهو أنّه يُقاس على ذلك؛ لأنّه لغةُ قومٍ من العرب، وأنّها لغةٌ فصيحةٌ، فهذا كلّه عند النّحاة شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه، وذلك لقلّة ما سُمع من تصحيح (أفْعَل، واسْتَفْعَل)، قال سيبويه: " وقد جاءت حروفٌ على الأصل غيرَ معتلّة ممّا أُسكن ما قبله، فيما ذَكرت لك قبل هذا، شبّهوه بـ(فاعلْتُ) إذا كان ما قبله ساكناً،كما يُسكّن ما قبل واو (فاعلْتُ)، وليس هذا بمطّردٍ، كما أنّ بدل التاء في باب (أولجت) ليس بمطّردٍ،وذلك نحو قولهم: (أَجْودتُ، وأَطْولتُ، واسْتَحوَذ، واسْتَرَوح،

وأَطْيَبَ، وأَخْيَلَتْ، وأَغْيَلَتْ،وأَغْيَمَتْ، واسْتَغْيَلَ)، فكلّ هذا فيه اللّغة المطّـردة، إلاّ أنّـا لم نسمعهم قالوا إلاّ: (اسْتَرْوَح إليه، وأَغْيَلَت، واسْتَحْوَذ)، بيّنوا في هذه الأحرف كما بيّنوا في (فاعلْت)، فجعلوها بمنزلتها في أنّها لا تتغير، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتلّ فيه ، نحو: (اجْتَوَرُوا)، إذْ توهّموا (تفاعلوا) " [141] .

وقال ابن جنّيّ: " فهذه الأشياءُ الشاذّةُ إنّما خرجت كالتنبيه على أُصول ما غُيِّر، وأنّه لولا ما لحقه من العِلل العارضة ، لكان سبيلُه أن يجيء على غير هذه الهيئة المستعملة " [142] .

واعلم أنّ ابن مالكٍ أحدث له في المسألة نفسها قولاً ثالثاً، فقد نصّ في (التسهيل) على أنّ ما ورد من (الإِفْعَال، والاسْتِفْعَال) مصحّحاً يكون قياسيّاً بشرط أن يكون قد أُهمل فعله الثلاثي، نحو: (اسْتِنْوَاق)، فقال: " ورُبّما صُحّح (الإِفْعَال) و(الاسْتِفْعَال) وفروعهما، ولا يُقاس على ذلك مطلقاً، خلافاً لأبي زيدٍ ، بل إذا أُهمل الثلاثيّ، كـ (اسْتِنْوَاق) " [143] .

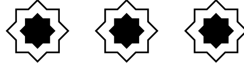
وقد وضّح ابن عقيلٍ رأيَ ابن مالكٍ فيما ذهب إليه، فقال: " بل إذا أُهمل الثلاثيّ، كـ(اسْتِنْوَاق)، وهذا يُبيّن قوله: (مطلقاً)، فاختار لنفسه مقالةً ثالثةً، وهي : إن كان (اسْتِفْعَل) ليس له فِعْلٌ ثلاثيٌّ، كـ(اسْتَنْوَق) اطّرد تصحيحه، فلم يقولوا من هذا : (نَاقَ)، ولامن (اسْتَحْوَذ): (حَاذَ)، ولا من (اسْتَتْيَسَت الشّاة): (تَاسَ)، وإن كان له ذلك، نحو: (اسْتَقَام)، لم يطّرد تصحيحه .

وكأنّ المصنّف رأى أنّ المسموع من (اسْتَفْعَل) مصحّحا وَرَدَ كذلك، فقاس على ما سُمع ما ناسبه دون غيره " [144] .

قُلتُ: الذي عليه جمهور النّحويّين ـــ ويؤيّده نصُّ سيبويهِ، ونصُّ ابن جنّيّ الـــسّابق

ذِكْرُهما ــ هو أنّ ما ورد من (الإِفْعَال) و(الاسْتِفْعَال) مصحّحاً ليس بمطّرِدٍ، بل هو شـاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه، وذلك لقلّةِ ما سُمع منهما مصحّحاً .

وبذلك يبطلُ مذهب أبي زيدٍ الأنصاريّ ، و من وافقه ، و ــ أيضاً ــ يبطـل مـا أحدثه ابن مالكٍ في المسألة من قولٍ ثالثٍ .



الفصل الخامس
الإبدال في الحروف الصحيحة

وفيه مبحثٌ واحدٌ: هو إبدال (الطاء) أو (الدال) من (تاء الافْتِعَال) :

أولاً: ذهب ابن مالكٍ في (شرح الكافية الشافية) و (الألفيّة) إلى أنّ (الطاء) تُبدل وجوباً من (تاء الافتعال) إذا كانت فاؤه: (صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً) ، وتُسمّى أحرف الإطباق.

تقول في (افْتَعَل) من (صَبَرَ: اصْطَبَر)، ولا تُدغم ، ومن (ضَرَبَ: اضْطَرَب)، ولا تُدغم، ومن (طَهُرَ: اطْطَهَر)، ثُمّ يجب الإدغام ، فتقول:(اطّهَر) ؛ لاجتماع المثلين في كلمة وأولهما ساكنٌ، وتقول في (ظَلَمَ: اظْطَلَم)، ويجوز لك فيه ثلاثةُ أوجهٍ : الإظهار لكلٍّ منهما، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ، ومع عكسه.

ثانـياً: ــ أيضاً ــ في الكتابين السابقين ذهب ابن مالكٍ إلى أنّ (الدال) تُبدل

وجوباً من (تاء الافتعال) إذا كانت فاؤه: (دالاً، أو ذالاً، أو زاياً)، تقول في (افْتَعَل) من (دَانَ: ادْدَان)، ثُمّ يجب الإدغام لما ذكرناه في (اطّهَر)، ومن (زَجَر: ازْدَجَر) ولا تُدغم، ومن (ذَكَر: اذْدَكَر)، ولك فيه الثلاثة الأوجه المتقدمة في: (اظْطَلَم) [145]، وإلى هذين الموضعين أشار ابن مالكٍ في (الألفيّة)، فقال: [146]

طَا(تَا افْتعَالٍ) رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ في ادَّانَ وَازْدَدْ وادَّكِرْ دَالاً بَقِي

وأشار إليهما ــ أيضاً ــ في (شرح الكافية الشافية)، فقال:

" إنْ طاءً اوْ ظاءً أو الصّاد تَلا أو أُخْتَها تاءُ افْتِعَالٍ جُعِــلا

طاءً، وبعد الذّالِ دالاً صُيِّرا أَوْذَالٍ اوزاي كمِثْلِ ازْدَجَرا

إذا بُنِيَ (افْتعالٌ) أو شيءٌ من تصاريفه مِمّا فاؤه : (صادٌ، أو ضادٌ، أو طاءٌ، أو ظاءٌ)، وجب إبدال التاء طاءً تخفيفاً ؛ لأنّ وقوع التاء بعد هذه الأحرف مستثقلٌ، وذلــك نحــو: (اصْطَبَر، واضْطَرَم، واطّعَنُوا، واظَّلَمُوا) .

وإذا بُنِيَ ذلك مِمّا فاؤه : (دالٌ، أوذالٌ، أو زايٌ) جيء بدالٍ بدل (التاء)، نحــو:(ادَّفَقُوا)، بمعنى: تدفقوا ، و(ادَّكَرُوا) ، بمعنى : تَذكَّرُوا، و(ازْدَان)، بمعنى : تَزيَّن، والأصل : (ادْتَفَقُوا، واذْتَكَرُوا ، وازْتَان) " [147] .

واقتصارُ ابن مالكٍ في هذين الكتابين على هذه المواضع في الإبــدال مــن (تــاء الافتعال)، مقتضاه أنّها تُقرّ بعد سائر الحروف ولا تُبدل، وهو بخلاف ما ذكره في (التسهيل) وفي (إيجاز التعريف) من أنّ (تاء الافتعال) تُبدل من غير ما ذُكر آنفاً، وهو ما سنوضّــحه في الموضع التالي .

ثــالــثاً: لم يقتصر ابن مالكٍ في (التسهيل) وفي (إيجاز التعريف) على الإبدال مــن

(تاء الافتعال) فيما ذُكر في الموضعين السابقين، بل ذكر فيهما أنّ (تاء الافتعال) تُبدل (ثـــاءً) بعد (الثاء)، فيُقال: (اثَّرَد)، وهو (افْتَعَل) من : (ثَرَد)، أو تُدغم فيها (الثاء) فيُقال: (اتَّرَد) .

وإلى الإبدال المذكور أشار ابن مالكٍ في (إيجاز التعريف)، فقال: "الثاءُ حرفٌ رخوٌ، والتاء حرفٌ شديدٌ، وهما مشتركان في الهمس، ومخرجاهما متقاربان، فإن اجتمعا في (الافتعال) وفروعه وتقدّمت (الثاء) ثقل تلاقيهما؛ لأنّهما مِثْلان من وجهٍ، وضدان من وجهٍ، فخُفِّفا بجعل (الثاء) تاءً، أو (التاء) ثاءً، وإدغام أحدهما في الآخر، كـــ (الاثّرَاد، والاتّرَاد)، وهـــو اتخـــاذ الثّريد، وأصله: (اثْترَاد)، فمن قال: (اثّرَاد)، غلّب جانب (الثاء)؛ لأصالتها وتقدّمها، ومـــن قال: (اتّرَاد)، غلّب جانب (التاء)؛ لشدّتها ولكونها مزيدةً لمعنى " [148] .

وزاد فيهما ـــ أيضاً ـــ أنّ (التاء)قد تُبدل(دالاً) بعد (الجيم)، فيُقال في (اجْتَمَعُوا): (اجْدَمَعُوا)، وفي (اجْتَزَّ: اجْدَزَّ) ، وهذا الإبدال قيل فيه: لا يُقاس عليه، وكلامُ ابن مالكٍ في (إيجاز التعريف) أنّه لغةٌ لبعض العرب، يُستشفّ منه أنّه يجوز القياس عليه ، فقـــال :" فلـــو كانت (فاء الافتعال) (جيماً)،كـــ(الاجْتِماع)، فمنَ العرب مَنْ يَـــستثقل ســـلامة (التـــاء)، فيجعلها (دالاً)، كـــ(الاجْدِماع)، وعلى ذلك قولُ الشاعر:

فقُلتُ لِصَاحِبي لا تحبِسَانا   بنَزْعِ أُصُولِه وَاجْدَزَّ شِيحَا

أراد : واجْتزَّ " [149] .

وإبدالُ (تاءِ الافتعال) وفروعه من الحروف التي ذكرتُها في المواضع الثلاثة السابق ذِكْرُها، أشار إليها ابن مالكٍ في (التسهيل) إجمالاً، فقال: " وتُبدل (تاء الافتعال) وفروعه (ثاءً) بعد: (الثاء)، أو تُدغم فيها، و(دالاً) بعد: (الدّال، أو الذّال، أو الزّاي)، و(طاءً) بعد: (الطاء، أو الظاء، أو الصاد، أو الضاد)، وتُدغم في بدلها (الظاء) و (الذال)، أو يَظهران، وقد تُجعل مِثْل ما قبلها من: (ظاءٍ)، أو (ذالٍ)، أو حرفِ صفيرٍ، وقد تُبدل(دالاً)بعد: (الجيم)" [150] .

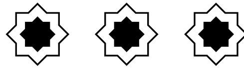
قلت: ما ذهب إليه ابن مالكٍ في (شرح الكافية الشافية) و(الألفيّة) هو مذهب جهور النّحويّين بلا خلاف ، قال سيبويه: " وأمّا (الدالُ) فتُبدل من (التاء) في (افْتَعَل)، إذا كانت بعد (الزاي) في (ازْدَجَر)، ونحوها .

و(الطاءُ) منها في (افْتَعَل)، إذا كانت بعد (الضاد) في (افْتَعَل)، نحو: (اضْطَهَـــد) وكذلك إذا كانت بعـــد (الصـــاد) في مثل: (اصْطَبَر)، وبعد (الظاء) في هذا " [151] .

وأمّا ما زاده في (التسهيل) و(إيجاز التعريف)، وهو أنّ (تاء الافْتِعَال) تُبدل (ثاءً) بعد (الثاء)، أو تُدغم فيها، فهو مذهب سيبويه والجمهور، قال سيبويه: " وإذا كانت هذه الحروفُ المتقاربة في حرفٍ واحد، ولم يكنِ الحرفان منفصلين ازدادا ثقلاً واعتلالاً،كما كان المِثْلان إذْ لم يكونا منفصلين أثقلَ ؛ لأنّ الحرف لا يُفارقه ما يستثقلون، فمن ذلك قولهم في (مُثْتَرِد): (مُثَّرِدٌ) ؛ لأنّهما متقاربان مهموسان، والبيانُ حسنٌ، وبعضُهم يقول: (مُتْثَرِدٌ)، وهي عربيّةٌ جيّدةٌ، والقياس: (مُتَّرِدٌ) ؛ لأنّ أصل الإدغام أن يُدغم الأوّلُ في الآخرِ "

وقال في موضعٍ آخرَ : " وقال ناسٌ كثيرٌ :(مُثَّرِدٌ) في (مُثْتَرِدٍ) ؛ إذْ كانا من حيّزٍ واحدٍ، وفي حرفٍ واحدٍ " [152] .

وأمّا ـــ أيضاً ـــ ما زاده في الكتابين السابقين من إبدال (التاء) (دالاً) بعد (الجيم)، فالمسألةُ فيها خلافٌ ، فمن النّحويّين من ذهب إلى القياس، وعامّتُهم ذهب إلى أنّه لا يُقاس ، بل يُقتصر فيه على السماع، قال ابن جنّيّ : " وقد قُلبت (تاء الافْتِعَال) (دالاً) مع (الجيم) في بعض اللّغات، قالوا : (اجْدَمَعُوا) في (اجْتَمَعُوا)، و(اجْدَزَّ) في: (اجْتَزَّ)، ولا يُقاس ذلك إلاّ أنْ يُسمع ، لا تقول في (اجْتَرَأَ) : (اجْدَرَأَ)، ولا في (اجْتَرَحَ) : (اجْدَرَحَ) " [153] .



الإعلال بالحذف

وفيه مبحثٌ واحدٌ: حَذْفُ الواو من المثال الواويّ وجوباً في المضارع والأمر والمصدر

من وجوه الإعلال: الإعلالُ بالحذف، وهو مطّرد، وغير مطّرد، والحذفُ المطّردُ ذكر ابن مالكٍ له ثلاثة أنواعٍ، منها: إذا كان الفعل ثلاثيّاً، واويّ الفاء، مفتوح العين في الماضي، مكسورها في المضارع ، فإنّ فاءه تُحذف في أمثلة المضارع، نحو: (وَعَد يَعِدُ)، والأصل: (يَوْعِدُ)، حُذفت الواو استثقالاً؛ لوقوعها ساكنةً بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ لازمة .

وحُمل على ذي الياء أخواته، نحو: (أَعِد، ونَعِد، وتَعِد)،والأمر، نحو: (عِدْ)، والمصدر الكائن على وزن (فِعْل) ــ بكسر الفاء وسكون العين ــ، نحو: (عِدَة)، فإنّ أصله:(وِعْدٌ) على وزن(فِعْل)، فحُذفت فاؤه حملاً على المضارع، وحُرّكت عينه بحركة الفاء، وهي الكسرة؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوّضوا منها تاء التأنيث، وتعويضُ التاء هنا لازمٌ، ولذلك لا يجتمعان(154).

قال ابن مالكٍ في (شرح الكافية الشافية): (155)

"فَاءُ مُضَارِعٍ وأَمْرٍ مِنْ (فَعَلْ) أَوْ (فَعِلَ) الْـوَاوِيْ فاءٌ تُخْتَزِلْ
إِنْ كان عَيْنٌ منهما مُنكَسِرا أَوْ ذا انْفِتَاحٍ فيه كَسْرٌ قُدّرا
و(فِعْلَةٌ) مَصْدرُ مَحْذُوفِ الفَا كَـ(عِدَةٍ) مُسْتَوجِبٌ ذَا الْحَذْفَا"

وقد اشترط ابن مالكٍ لحذف الواو المذكورة شروطاً ثلاثة : (156)

أولها: أن تكون الياء مفتوحةً، نحو: (يَعِد)،فإن كانت مضمومةً، نحو:(يُوعَد)فلا تُحذف الواو.

ثانيها: أن تكون عين الفعل مكسورةً كسرةً ظاهرةً ، كـ(يَعِدُ)،أوكسرةً

مقدرةً، كـ(يَقَعُ،

و يَسَعُ)، فلوكانت مفتوحةً، نحو:(يَوْجَل)، أو مضمومةً، نحو: (يَوْضُؤُ)،لم تُحـذف الواو.

وثالثها: أن يكون حذْفُ الواو في فِعْلٍ، فلو كان في اسمٍ لم تُحـذف الـواو؛ لأنّ الحذْفَ في الفعل إنّما كان لاستثقال ذلك في ثقيلٍ، بخلاف الاسم، فالتّصحيح فيه أَوْلَى من الإعلال، فعلى هذا تقول في مثال (يَقْطِين) من (وَعَد) : (يَوْعِيد) ، ولا تُحذف الواو (157) .

هذا ما ذهب إليه ابن مالكٍ في المسألة، وقد فُهِم من قوله : كـ(عِدَةٍ) أنّه يَشترط في حذف الواو من (فِعْلَةٍ) شرطين :

أحدهما : أن تكون مصدراً نحو: (عِدَةٍ) ، فلو كانت في غير مصدرٍ لم تُحذف الواو .

وثانيهما : ألاّ تكون لبيان الهيئة، نحو:(الوِعْدَة ، والوِقْفَة) المقصود بهما الهيئة، فلا تُحذف منهما الواو؛ للالتباس ، هذا مقتضى كلامه في (شرح الكافية الشافية) ، فقال :

" و(فِعْلَةٌ) مَصْدَرُ مَحْذُوفِ الفَا كَـ (عِدَةٍ) مُسْتَوجِبٌ ذَا الْحَذْفَا

ويُعامل بهذه المعاملة ــ أيضاً ــ (فِعْلَة) مصدر لما فُعِلَ به ذلك، كـ (يَعِدُ عِدَةً)، و(يَهَبُ هِبَةً)، وهذا من حَمْلِ المصدرِ على الفِعْل " (158) .

إلاّ أنّ ابن مالكٍ في (التسهيل) ذهب إلى أنّ حذْفَ الواو من (فِعْلَةٍ) قد يكـون في غير المصدر ، فقال :" وربما أُعِلّ بذا الإعلال أسماءٌ،كـ(رِقَةٍ)، وصفاتٌ،كـ(لِدَةٍ)" (159) .

قلت:ما ذهب إليه في (التسهيل) هو محلُّ نظرٍ؛ لأنّ القياس فيه عدمُ حذْفِ الـواو،

فيُقال: (ورْقَة)، و(ولْدَة) ؛ ولأنّ مقتضى الحذْف وجودُ أقلّ الجمع من النوعين، هذا مـــن وجهٍ ، ومن وجهٍ آخرَ فيه مخالفةٌ صريحةٌ لما ذكره في (شرح الكافية الشافية)، وهو أنّ حذْفَ الواو من هذه الأسماء والصفات يُحفظ ولا يُقاس عليه، فقال : [160]

" و(فِعْلَةُ)اسْماً هَكَذَا احْفَظْ،كَـــ(رِقَهْ)

و(حِشَةٍ) ، و(لِدَةٍ) كَذَا ثِقَهْ "

وعليه فإنّ الرّاجح والصّحيح في المسألة هو ما ذهب إليه ابن مالكٍ في غير (التسهيل)، وهو مذهب جمهور النّحويّين، قال سيبويه: " فأمّا (فِعْلَةٌ)إذا كانت مصدراً ،فإنّهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فِعْلها ؛لأنّ الكسر يُستثقل في الواو ،فاطّرد ذلك في المصدر، وشُبّه بالفعل ،إذْ كان الفعل تذهب الواو منه، وإذْ كانت المصادر تُضارع الفعل كثيراً في قِيلك : (سَقْياً)، وأشباهِ ذلك .

فإذا لم تكن الهاء فلا حذفَ ؛لأنّه ليس عِوض ، وقد أتَمُّوا فقالوا :(وِجْهَةٌ) في (جِهَةٍ)، وإنّما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يُفعل بها في الفعل وبعدها الكسرة، فبذلك شُبّهت .

فأمّا في الأسماء فتثبت ، قالوا: (وِلْدةٌ) ، وقالوا :(لِدَةٌ) ، كما حذفوا (عِدَةً) .

وإنّما جاز فيما كان من المصادر مكسورَ الواو إذا كان (فِعْلَةً) ؛ لأنّه بعدد(يَفْعِلُ) ووزنِه ،

فيُلقون حركة الفاء على العين، كما يفعلون ذلك في الهمزة إذا حُذفت بعد ساكنٍ .

فإن بنيت اسماً من (وَعَدَ) على (فِعْلَةٍ)، قلت : (وِعْدَةٌ)، وإن بنيـــت مـــصدراً قلت : (عِدَةٌ) " [161] .

الهوامش والتعليقات

اعتمدت في التعريف بابن مالك على المصادر والمراجع التالية :

1- إشارة التعيين 320، والعبر في خبر من عبر 300/5، وفوات الوفيات 227/2، والوافي بالوفيات 359/3، وطبقات الشافعية الكبرى 67/8، والبداية والنهاية 283/13، والبلغة 201، وغاية النهاية 180/2، والنجوم الزاهرة 244/7، وبغية الوعاة 130/1ونفح الطيب 257/2، وشذرات الذهب 339/5.

2- ينظر: طبقات الشافعية 67/8، والبلغة 201، ونفح الطيب 257/2، والعبر 300/5، وبغية الوعاة 130/1، وشذرات الذهب 339/5.

3- ينظر: البلغة 75، وبغية الوعاة 482/1، وإشارة التعيين 72.

4- ينظر: إنباه الرواة 332/2، وبغية الوعاة 224/2، والبلغة 172، وإشارة التعيين 241وشذرات الذهب 232/5.

5- ينظر: إنباه الرواة 311/2،وبغية الوعاة 192/2، وطبقات الشافعية 126/5، وغاية النهاية 1/ 568 ، والوافي بالوفيات 181/3.

6- ينظر: العبر 5/ 128، وطبقات الشافعية 67/8، وغاية النهاية 180/2، والوافي بالوفيات 359/3، ونفح الطيب 257/2.

7- ينظر: طبقات الشافعية 67/8، وبغية الوعاة 130/1، ونفح الطيب 257/2، والوافي بالوفيات 181/3.

8- ينظر: إنباه الرواة 39/4، وإشارة التعين 388، والبلغة 289، وبغية الوعاة 351/2، وشذرات الذهب 228/5.

9- ينظر: البلغة 246، وبغية الوعاة 231/1، وشذرات الذهب 339/5، وإشارة التعيين 377.

10- ينظر: بغية الوعاة 130/1، ونفح الطيب 257/2، 258، وشذرات الذهب 339/5.

11- ينظر: الوافي بالوفيات 204/1، وبغية الوعاة 225/1، وشذرات الذهب 5/ 398 .

12- ينظر: طبقات الشافعية 395/8، وشذرات الذهب 354/5.

13- ينظر: الوافي بالوفيات 302/1، وشذرات الذهب 381/5.

14- ينظر: شذرات الذهب 371/5.

15- ينظر: البلغة 200، وبغية الوعاة 13/1، وإشارة التعيين 286، وشذرات الذهب 442/5، وفوات الوفيات 172/2.

16- ينظر: الدرر الكامنة 173/3، وشذرات الذهب 3/6.

17- ينظر: الوافي بالوفيات 316/4، و الدرر الكامنة 257/4، وبغية الوعاة 207/1، وشذرات الذهب 20/6.

18- ينظر: الدرر الكامنة 367/3، وشذرات الذهب 105/6.

19- أشمل من كتب عن تلامذة ابن مالك – والله أعلم – الدكتور سعد بن حمدان الغامدي، في دراسته وتحقيقه لكتاب (إكمال الإعلام بتثليث الكلام) لابن مالك ، من ص (37) إلى ص (44).

20- ينظر: غاية النهاية 181/2.

21- ينظر: المراجع السابقة في هامش (2)، والبداية والنهاية 283/13، وإشارة التعيين 321والنجوم الزاهرة 244/7.

22- ينظر: نفح الطيب 264/2.

23- ينظر: البلغة 229.

24- ينظر: نفح الطيب 266/2 ، 267 .

25- ينظر: مقدمة تحقيق كتاب (التسهيل)18-41، ومقدمة تحقيق (شرح التسهيل) لابن مالك 14/1-16، ومقدمة تحقيق (شرح عمدة الحافظ) تحقيق عبد المنعم هريدي 54-71، ومقدمة تحقيق (وفاق المفهوم) 8-19، وغيرها.

26- ينظر: غاية النهاية 181/2.

27- ينظر: غاية النهاية 2/ 181،وانظر: نفح الطيب 267/7،ومقدمة تحقيق شرح الكافية الشافية 45/1 – 46.

28- ينظر: غاية النهاية 181/2

29- ينظر: شرح الكافية الشافية 154/1.

30- ينظر: شرح الكافية الشافية 319/1، 334 .

31- ينظر: إيجاز التعريف 32، 33 .

32- ينظر: البداية والنهاية 7 / 191 ، وشذرات الذهب 5 /299 ــ 300 .

33- ينظر: مقدمة كتاب التسهيل 5،6 ،وشرح التسهيل 8 ،9 ،وشرح الكافية الشافية

47/1 .

34- ينظر: الألفية 82، وابن الناظم 837، وابن عقيل 210/4، والمكودي 232.

35- ينظر: الكتاب 237/4، والمقتضب 62/1، 189، والأصول 244/3، والتكملة 599، وسر الصناعة 93/2، والمنصف 137/2، والتبصرة 812/2، والمفتاح 95، والممتع 326/1، وشرح الملوكي 276، وشرح الشافية 173/3.

36- ينظر: الكتاب 385/4، وشرح الشافية 176/3، وتوضيح المقاصد9/6، وأوضح المسالك 316/3، والتصريح 368/2، والأشموني 285/4، وشذا العرف 152، والقواعد والتطبيقات 17.

37- ينظر: إيجاز التعريف 105.

38- ينظر: التسهيل 300، وانظر: الارتشاف 255/1، و المساعد 88/4.

39- ينظر: شرح الكافية الشافية 2080/4.

40- ينظر: الكتاب 213/3 ، وانظر المسألة في: سر الصناعة 83/1، و المفصل 360، وابن يعيش 9/10، والممتع 329/1، وتوضيح المقاصد 11/6، ونزهة الطرف 150، وأوضح المسالك 316/3، والتصريح 2/ 368، ومنجد الطالبين 29.

41- ينظر: شرح الكافية الشافية 2082/4، وإيجاز التعريف 105، و التسهيل 300.

42- ينظر: التسهيل 300، وانظر: ابن الناظم 838 ، والارتشاف 255/1، والمساعد 89/4، وشفاء العليل 1081/3، ومنجد الطالبين 30.

43- ينظر: شرح الشافية 173/3-177.

44- ينظر: الكتاب 387/4 وانظر المسألة في: الأصول 246/3، والمنصف 128/2، وسر الصناعة 94/1، والممتع 327/1، وشرح الشافية 173/3، والارتشاف 255/1.

45- ينظر: سر الصناعة 94/1، وانظر المنصف 127/2 – 132.

46- ينظر: شرح الكافية الشافية 2083/4.

47- ينظر: الألفية 82، وإيجاز التعريف 107.

48- ينظر: التسهيل 300.

49- ينظر: المساعد 89/4، وانظر: الارتشاف 256/1، وتوضيح المقاصد 11/6، وشفاء العليل

1082/3، والأشموني وحاشية الصبان **288/4**.

50- ينظر: المقتضب **237/1**، وانظر المسألة في: الكتاب **4/ 348**، والأصول **245/3**، والتكملة **581**، و المنصف **280/1**، والمفصل**360**، وشرح الملوكي **491**، و الممتع **327/1**.

51- ينظر: شرح الشافية **112/3**، **204**، ومنجد الطالبين**37**، **38**.

52- ينظر: التصريح **369/2**.

53- ينظر: شرح الكافية الشافية **2083/4**،والتسهيل **300**، والألفية **82**، و انظر ابن عقيل **211/4**، والأشموني **287/4**.

54- ينظر: إيجاز التعريف **107**.

55- ينظر: الكتاب **348/4**.

56- ينظر: التكملة **581**، والمفتاح **109**، والمفصل **360**، والارتشاف **256/1**، وأوضح المسالك **316/3**، وابن عقيل **211/4**، والمكودي **233**، وحاشية ابن جماعة **286/1**، والهمع **219/2**، وشذا العرف **152**.

57- ينظر: الأصول **245/3**، و المنصف **280/1**، وابن يعيش **10/10**، **66**،والممتع **327/1**، وابن الناظم **839**، وشرح الشافية **127/3**، والجاربردي **286/1**،وتوضيح المقاصد **12/6**، والتصريح **368/2**، والأشموني **288/4**.

58- ينظر: المقتضب **237/1**، وانظر الممتع **328/1**، وتوضيح المقاصد **13/6**، والتصريح **368/2**.

59- ينظر: التكملة **593**، والمنصف **43/2-46**، والتبصرة **898/2**، والمفصل **381**، وشرح الشافية **130/3**، وتوضيح المقاصد **15/6**، وأوضح المسالك **316/3**، والأشموني **289/4**.

60- ينظر: شرح الكافية الشافية **2085/4**، وانظر: المنصف **47/2-50**، والتبصرة **898/2**، **899**، وابن يعيش **91/10**، وابن الناظم **839**، والتصريح **369/2**.

61- ينظر: إيجاز التعريف **110**، وشرح الكافية الشافية **2084/4**، والتسهيل **301**، والألفية **83**، وانظر: ابن الناظم **839**،والمكوديّ **233**.

62- ينظر: التسهيل **301**.

63- ينظر: إيجاز التعريف **111**.

64- ينظر: التسهيل **301**، وانظر المسألة في: الارتشاف **260/1**، وتوضيح المقاصد **18/6**، والمساعد

4/ 95 ,96، وشفاء العليل 1083/3.

65- ينظر: التبصرة 898/2.

66- ينظر: ابن يعيش 91/10، والممتع 338/1، وشرح الشافية 131/3، والجاربردي 288/1، وتوضيح المقاصد 15/6، والتصريح 370/2، والأشموني 289/4، ومنجد الطالبين 42.

67- ينظر: أدلة وحُجج المجوّزين ، والردّ على الأخفش في مصادر الهامش السابق.

68- ينظر: المنصف 45/2، 46

69- ينظر: إيجاز التعريف 112.

70- ينظر: الكتاب 371/4، و انظر المسألة في: الأصول 396/3، والمنصف 44/2، والارتشاف 260/1، وتوضيح المقاصد 18/6، والمساعد 94/4، وحاشية ابن جماعة 287/1، والتصريح 370/2 والأشموني 291/4.

71- ينظر: أوضح المسالك 319/3، وابن الناظم 842، والتصريح 370/2، ومنجد الطالبين 45.

72- ينظر: توضيح المقاصد 21/6، وانظر الأشموني 294/4.

73- ينظر: شرح الكافية الشافية 2088/4 – 2090.

74- ينظر: إيجاز التعريف 108.

75- ينظر: الألفية 83، وابن الناظم 841، وابن عقيل 506/2، والمكودي 234.

76- ينظر: ابن الناظم 842.

77- ينظر: التسهيل 300.

78- ينظر: توضيح المقاصد 23/6.

79- ينظر: الكتاب 4/ 333 ،وانظر المسألة في: الارتشاف 257/1، والمساعد 90/4، وشفاء العليل 1082/3 والأشموني 295/4.

80- ينظر: المنصف 246/2، 247.

81- ينظر: التصريح 370/2.

82- ينظر: الألفية 82، 83، وإيجاز التعريف 105–112، وانظر: ابن الناظم 838–842وأوضح المسالك 315/3–320، وابن عقيل 504/2–507، والمكوديّ 232–234، والتصريح

368/2-370، وتوضيح المقاصد 6/ 8-23،والأشموني 285/4-295.

83- ينظر: شرح الكافية الشافية 2090/4،وانظر: الأشموني 296/4، وشذا العرف 153.

84- ينظر: التسهيل 300، 301.

85- ينظر: ابن الناظم 848، وتوضيح المقاصد 31/6، والتصريح 377/2، ومنجد الطالبين 89، وشذا العرف 158.

86- ينظر: شرح الكافية الشافية 2112/4-2113.

87- ينظر: الألفية 83، وابن عقيل 511/2، 512.

88- ينظر: منجد الطالبين 91.

89- ينظر: شرح الألفية للمكوديّ 236.

90- ينظر: التسهيل 304، وانظر: الارتشاف 277/1، والمساعد 123/4، 124.

91- ينظر: شرح الكافية الشافية 2113/4، وتوضيح المقاصد 32/6، والأشموني 303/4.

92- ينظر: إيجاز التعريف 122.

93- ينظر: الكتاب 360/4.

94- ينظر: الممتع 495/2.

95- وانظر المسألة في: الأصول 264/3، والمنصف 341/1، والتكملة 592، وشرح الشافية 137/3.

96- ينظر: أوضح المسالك 327/3، وابن عقيل 513/2، والمكوديّ 237، والتصريح 378/2، والأشموني 4/ 303 ، 304 ، وشرح الشافية 3/ 138.

97- ينظر: شرح الكافية الشافية 4/ 2113- 2115 بتصرف، والألفية 83.

98- وانظر: الممتع 471/2، 495، وابن الناظم 848، 849، وتوضيح المقاصد 32/6- 36، ومنجد الطالبين 91-97.

99- ينظر: التسهيل 304، وانظر شفاء العليل 1088/3.

100-ينظر: المساعد 124/4.

101-ينظر: إيجاز التعريف 122، 123.

102-ينظر: سر الصناعة 733/2.

103-وانظر المسألة في: الكتاب 360/4، 361، والأصول 264/3، والتكملة 592، والمنصف

341/1، والممتع 495/2، والارتشاف 277/1، وشرح الملوكي 473، وأوضح المسالك 327/3، وابن يعيش 87/10، 88، وشذا العرف 158، والقواعد والتطبيقات 65.

104-ينظر: الألفية 84، وانظر ابن عقيل 519/2.

105-ينظر: ابن الناظم 855، وتوضيح المقاصد 47/6،وأوضح المسالك 330/3، والمكودي 239، والتصريح 381/2، والأشموني 313/4، ومنجد الطالبين 97.

106-ينظر: التسهيل 308، وانظر المساعد 151/4، وشفاء العليل 1095/3.

107-ينظر: شرح الكافية الشافية 2123/4، وانظر: ابن الناظم 855، وتوضيح المقاصد 6/ 48، والأشموني 314/4.

108-ينظر: إيجاز التعريف 145، 150.

109-ينظر: التبصرة 825/2، وانظر المسألة في: الكتاب 365/4، والأصول 262/3، والتكملة 590، وسر الصناعة 153/1،و585/2، 735، وشرح الملوكي 461، وشرح الشافية 139/3، وابن يعيش 94/10.

110-ينظر: ابن الناظم 863، وتوضيح المقاصد 72/6، وأوضح المسالك 332/3، وابن عقيل 531/2 ،والمكوديّ 243، والتصريح 382/2 ، والأشموني 327/4.

111-ينظر: شرح الكافية الشافية2145/4 .

112-ينظر: التسهيل 308 ، 309 ، وإيجاز التعريف 151.

113-ينظر: الألفية 86، وانظر: توضيح المقاصد 73/6، والمكودي 243، والأشموني 327/4.

114-ينظر: المنصف 122/2 ــ 124.

115-ينظر: الكتاب 384/4، وانظر المسألة في: المقتضب 325/1، والأصول 256/3، والمنصف 122/2-124، والمفتاح 105، والممتع 551/2، وشرح الملوكي 477، 479، وابن يعيش 110/10، وشرح الشافية 171/3، والارتشاف 283/1، 290، والمساعد 136/4، 154.

116- ينظر مواضع قلب الواو ياءً في: ابن الناظم 847، وتوضيح المقاصد 29/6، وأوضح المسالك 327/3، وابن عقيل 512/2، والمكودي 236، والتصريح 375/2، والأشموني 301/4، وشذا العرف 158، ومنجد الطالبين 88، والقواعد والتطبيقات 62.

117- ينظر: التسهيل **304**، **305**، وانظر: الارتشاف **278/1**، والمساعد **126/4**، وشفاء العليل **1089/3**.

118- ينظر: إيجاز التعريف **125**.

119- ينظر: الكتاب **335/4**.

120- وانظر المسألة في: الأصول **261/3**، والتبصرة **822/2**، والممتع **436/2**، وشرح الملوكي **242**، **474**.

121- ينظر: شرح الكافية الشافية **2120/4**،**2121**، و الألفية **84** .

122- وانظر: ابن الناظم **853**، وتوضيح المقاصد **43/6**، وأوضح المسالك **335/3**، والمكودي **238**، والتصريح **384/2**، والأشموني **310/4**.

123- ينظر: التسهيل **309**، وانظر: الارتشاف **293/1**، والمساعد **158/4**، وشفاء العليل **1097/3**.

124- ينظر: إيجاز التعريف **158-164**بتصرفٍ.

125- ينظر: الكتاب **395/4**.

126- وانظر المسألة في: الأصول **266/3**، والمنصف**157/2**، وسر الصناعة **87/1**، و**591/2**، والممتع **542/2**، والتبصرة **2/ 841** .

127- ينظر: توضيح المقاصد **49/6**.

128- ينظر: الألفية **85**، وابن الناظم **856**، وتوضيح المقاصد **49/6**، وأوضح المسالك **336/3**، وابن عقيل **520/2**، والمكودي **239**، والتصريح **386/2**، والأشموني **314/4**.

129-وانظر المسألة في: الكتاب **358/4**، **383**، والمقتضب **251/1**، والأصول **251/3-253**، والتكملة **588**، والمنصف **116/2**، وشرح الملوكي **218-227**، وشرح الشافية **95/3**، **157**، وابن يعيش **82/10**.

130-ينظر: ص **164-177**.

131-ينظر: التسهيل **310**، وانظر: الارتشاف **297/1**، والمساعد **164/4**، وشفاء العليل **1099/3**.

132-ينظر: شرح الكافية الشافية **2134/4**، وانظر: توضيح المقاصد **55/6**، والأشموني **318/4**.

133-ينظر: توضيح المقاصد 54/6، وأوضح المسالك 337/3، والتصريح 389/2، 390والأشموني 4/ 318.

134-ينظر: شرح الكافية الشافية 2132/4-2134 بتصرفٍ .

135-ينظر: التسهيل 310، وانظر: الارتشاف 299/1، والمساعد 166/4.

136-ينظر: إيجاز التعريف 173، 174.

137-ينظر: الكتاب 363/4.

138-وانظر المسألة في: المنصف 6/2، والممتع 491/2، وشرح الشافية 100/3، 105-107، والارتشاف 298/1، وتوضيح المقاصد 53/6، وشفاء العليل 1099/3، والأشموني 317/4.

139-ينظر: توضيح المقاصد 59/6، وأوضح المسالك 342/3، والمكودي 241، والتصريح 393/2، والأشموني 320/4، وشذا العرف 166، ومنجد الطالبين 166 ــ 170 , 184 .

140-ينظر: الألفية 85 ، وانظر: ابن الناظم 859، وابن عقيل 525/2 .

141-ينظر: شرح الكافية الشافية 4/ 2138، 2140.

142-ينظر: التسهيل 311، وانظر: إيجاز التعريف 185، 188.وانظر المسألة في: الارتشاف 304/1، والمساعد 170/4 ،وشفاء العليل 1101/3 .

143-ينظر: الكتاب 344/4، 347.

144-وانظر المسألة في: المنصف 259/1، والممتع 465/2، و481-484، وشرح الشافية 123/3-125، والارتشاف 304/1، والأشموني 321/4.

145-ينظر: الكتاب 354/4، والمقتضب 242/1، 243، والمنصف 291/1، والممتع 489/2، وشرح الشافية 151/3، والارتشاف 308/1، والأشموني 322/4، ومنجد الطالبين 178 .

146-ينظر: 85، 86، وانظر: شرح الكافية الشافية 2141/4،والتسهيل 311، 312.

147-ينظر: إيجاز التعريف 189.

148-ينظر: إيجاز التعريف 190.

149-ينظر: التسهيل 312، وانظر: الارتشاف 309/1، والمساعد 177/4، وشفاء العليل 1103/3.

150-ينظر: الكتاب 346/4.

151-ينظر: المنصف 191/1.

152–وانظر المسألة في: الممتع 482/2، وشرح الشافية 97/3، والارتشاف 309/1، والمساعد 178/4، وابن يعيش 76/10، وتوضيح المقاصد 66/6، والأشموني 323/4

153–ينظر: التسهيل 312، وانظر: الارتشاف 309/1، وشفاء العليل 1103/3.

154–ينظر: المساعد 178/4.

155–ينظر: الألفية 86، وشرح الكافية الشافية 2157/4.

156–وانظر: توضيح المقاصد 80/6، وأوضح المسالك 340/3، والمكوديّ 244، وشذا العرف 164.

157–ينظر: الألفية 86، وانظر: ابن الناظم 866،وابن عقيل 534/2.

158–ينظر: شرح الكافية الشافية 2157/4، 2158.

159–ينظر: إيجاز التعريف 181.

160–ينظر: إيجاز التعريف 182.

161–والبيت قيل: لمضرس الفقعسيّ، وقيل: ليزيد بن الطثرية.

162–وتنظر المسألة في: سر الصناعة 187/1، والممتع 357/1، وشرح الملوكي 236، وابن يعيش 49/10، وشرح الشافية 3/ 228، ونزهة الطرف 160.

163–ينظر: التسهيل 312، وانظر: الارتشاف 310/1، والمساعد 180/4–183، وشفاء العليل 1104/3، وتوضيح المقاصد 84/6، والأشموني 332/4.

164–ينظر: الكتاب 239/4، وانظر المسألة في:المقتضب 64/1، 65، والأصول 270/3، 271، وسر الصناعة 185/1، 217، والمنصف 2/ 328–331،وشرح الملوكي 316، 322، والممتع 356/1، 360، وشرح الشافية 226/3، 227،، وابن يعيش 46/10 ، 48، والارتشاف 310/1، وتوضيح المقاصد 6/ 80 .

165–ينظر: الكتاب 467/4، 468.

166–وانظر المسألة في: الأصول 271/3، وسر الصناعة 171/1، وشرح الشافية 286/3والارتشاف 310/1، والمساعد 180/4.

167–ينظر: سر الصناعة 187/1.

168–وانظر المسألة في: الممتع 357/1، وابن يعيش 49/10، وشرح الشافية 228/3، والارتشاف 311/1، ونزهة الطرف 159.

169–ينظر: ابن الناظم867 ،وتوضيح المقاصد6 /94 ،وأوضح المســـــالك 3 /346، وابن عقيــل2 /535 ،والمكودي 244 ،والتصريح2 /396 ،والأشموني4 /340 .

170– ينظر: 4 /2162 ــ 2164 .

171– ينظر: الألفية86،والتسهيل312 ،313،وشرح الكافية الــشافية4 /2162ـــــ2165 وإيجــاز التعريف191 ـــ193.

172– تنظر المسألة في: الكتاب4 /330 ، والمنصف1 / 184 ــ 186، و 206ـــــ 208، وســـــر الصناعة2 /603،650 ،والممتـــع2 /426 ـــ430 ،و434 ـــ436 ، والارتـــشاف1 /239 ـــ241 ، وشرح الشافية3 /87 ،90 ،وتوضيح المقاصـــد6 /95 والمكـــودي244 ، 245 ، والتصريح2 /396 ، والأشموني4 /341 .

173– ينظر:شرح الكافية الشافية 4 /2163.

174– وانظر المسألة في: توضيح المقاصد 6 /96 ،والتصريح2 /396 ،والأشموني4 /342 .

175– ينظر: التسهيل 313 .

176– ينظر: شرح الكافية الشافية 4 / 2164 .

177– ينظر: الكتاب 4 / 336ـــ 337 . وانظر المسألة في: المنصف1 /196ــــــ201 ، والممتـــع 2 /430، 431 ، وشرح الشافية 3 / 89 ،90 ، وابن الناظم 867 ، والارتـــشاف 1/ 240، 241 ، والمساعـــد4 /187، وتوضيح المقاصد6 /96 ،97 والتصريح2 /396، والأشمـــوني 4 /342 .

المصادر والمراجـــــع

1– ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق ودراسة د.رجب عثمان محمد، ط1، 1418هـــ، مكتبة الخانجي، القاهرة .

2– إشارة التعيين في تراجم النُّحاة واللُّغويّين، لعبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، ط1، 1406هـــ، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض .

3– الأصـــول في النّحو، لابن السراج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، ط1، 1405هـــ، مؤسسة الرسالة، بيروت .

4- إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك، تحقيق د.سعد حمدان الغامديّ، ط1، 1404، مكتبة المدني .
5- ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف، 1410هـ، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع، المدينة المنورة .
6- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1406هـ، دار الفكر العربي القاهرة .
7- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط6، 1966م، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
8- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق ودراسة د.محمد المهدي عمار، ط1، 1422هـ الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة .
9- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق يوسف البقاعي، ط2، 1418هـ، دار الفكر، بيروت
10- بغية الوعاة في طبقات اللُّغويّين والنُّحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت .
11- البلغة في تاريخ أئمة اللُّغة، للفيروز آبادي، تحقيق محمد المصري، 1972م، دمشق .
12- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1، 1402هـ، دار الفكر، دمشق .
13- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، حققه محمد كامل بركات، 1387هـ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر .
14- التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، دار الفكر، دمشق .
15- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، 1401هـ، مطابع مديرية دار الكُتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل .
16- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، ط1، 1396هـ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .
17- حاشية ابن جماعة على الجار بردي، (مجموعة الشافية)، ط3، 1404هـ، عالم الكتب، بيروت.
18- حاشية الصبان على شرح الأشموني، مطبعة الحلبي، القاهرة .
19- حاشية يس الحمصيّ على التصريح، دار الفكر، دمشق .
20- الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، دار

الكتب الحديثة، القاهرة .

21- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق د.حسن هنداوي، ط1، 1405هـ دار القلم، دمشق .

22- شذا العَرف في فن الصرف، تأليف أحمد الحملاوي، المكتبة العلمية الجديدة، بيروت .

23- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

24- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1422هـ، المكتبة العصرية، بيروت .

25- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة الحلبي، القاهرة .

26- شرح الألفيّة للمكوديّ، ط3، 1374هـ، مطبعة الحلبي، مصر .

27- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت .

28- شرح الشافية، للجاربردي، (مجموعة الشافية)، ط3، 1404هـ، عالم الكُتب، بيروت .

29- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين،1402هـ، دار الكُتب العلمية، بيروت .

30- شرح الشافية، لركن الدين الاستراباذي، دراسة وتحقيق د.عبدالله محمد العتيبي، رسالة ماجستير، 1413هـ ، 1414هـ، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة .

31- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الأندلسي، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، ط1، 1402هـ، دار المأمون للتراث .

32- شرح المفصل، لابن يعيش النّحوي، عالم الكُتب، بيروت .

33- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ط1، 1393، المكتبة العربية، حلب .

34- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبدالله السلسيلي، تحقيق د.الشريف عبدالله البركاتي، ط1، 1406هـ، دار الندوة، بيروت .

35- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السُّبكيّ ، تحقيق عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، 1976م، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة .

36- العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق صلاح المنجد وآخرين،1966م، الكويت .

37- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، نشره ج. برجستراسر، ط3، 1402هـ، دار الكُتب العلمية، بيروت .

38- فوات الوفيات، لابن شاكر الكُتبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1951م، القاهرة .

39- القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، تأليف الشيخ عبد السميع شبانه، ط5، 1409هـ، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة .

40- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، 1403هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة

41- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، 1400هـ، دار الفكر، دمشق .

42- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق على الحمد، ط1، 1407هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت .

43- المفصل، لأبي القاسم الزمخشري، ط2، دار لجيل، بيروت .

44- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة،ط2، 1399هـ، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة .

45- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د.فخر الدين قباوة، ط1، 1407هـ، دار المعرفة، بيروت .

46- منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين، تأليف أحمد إبراهيم عمارة، ط4، 1408هـ ، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة .

47- المنصف على التصريف، لابن جنيّ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، 1373هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة .

48- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تَغْرِي بردي، 1930م، مطبعة دار الكُتب المصرية .

49- نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق ودراسة أحمد هريدي، 1410هـ، مكتبة الزهراء، القاهرة .

50- نفح الطيب، للمقري، 1302هـ، القاهرة .

51- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، عُني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، ط1 1327هـ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .

52- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، 1931م ، طبع اسطانبول .

Ibn Malek , Mohammad Bin Abdullah Attaa'y the Scientist in the Sciences of Arabic, especially Syntax and Morphology

Dr. Ahmad Al-Queashi

Abstract :

Ibn Malek , Mohammad Bin Abdullah Attaa'y , Al Jayyany , Al Andalusy , Al Shafea (672 Hijri) , is considered

the syntax leader , language preserver , Arab genius , innovative assiduous scientist in the sciences of Arabic especially syntax and morphology .

His great knowledge led him to master syntax and morphology and also led to the diversity and variety of his collections of which rhyme and blank verse , lengthy and brief , and some focus only on one subject .

This variety of classification and constant updating of phonology and syntax books and poetry anthologies was coupled with a development in Ibn Malek's presentation of syntactic and morphological matters in his collections .

It was also coupled with a development in Ibn Malek's syntactic and morphological mentality (thinking) from one collection to the other , sometimes he would contradict them .

Some of the scholars of syntax noticed this phenomenon and drew the readers' attention to it in their explanations to Ibn Malek's collections like "Al Alfeiyah " and "Al Tasheel " .

I tried in this paper which entitled (The Development of Ibn Malek's Syntactic and Morphological Thinking in the chapter of Ale'lal and Ale'bdal) to observe this development in his opinions in the mentioned chapter focusing on the following collections :

The explanation of Alkafeyah Alshafeyah , Al Alfeiyah , Al Tasheel , Ieejas Al Ta'reef)

The nature of this study required it to be in two parts:

The first part briefly dealt with Ibn Malek's life and the time sequence of his collections in which the chapter of Ale'lal and Ale'bdal was mentioned .

The second part of the study was about the development of Ibn Malek's opinion in the issues of Ale'lal and Ale'bdal ,so that I worked hard following the issues of

that he had an opinion in one of his collections and another opinion in another one. The other opinion may have differed with the first one or agreed with it with some modification and addition .

That is what I studied , and authenticated considering what was the scholars of morphology and syntax had agreed on .

For a complete version of the paper in Arabic see pp. 549 – 627